الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي ومالي

# النمذجة القياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بالجزائر للفترة 1996-2024

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية – تخصص:إقتصاد نقدي ومالي

**من إعداد الطالب :**

شقورروبة فيصل.

**تحت إشراف:**

د. بلحية يمينة.

**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| **الرئيس** | | |
| **المشرف** | د. بلحية يمينة. | |
| **الممتحن** | | |

**السنة الجامعية:** 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكروتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ووفقنا في انجازهذا العمل

أتقدم بالشكرالجزيل الى أستاذي الذي تفضلت بإشراف على هذا

البحث الأستاذة الدكتورة بلحية أمينة التي لم تبخل علي بالارشادات

التي كانت عونا في إنجاز هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكرالخالص الى كل أساتذة قسم العلوم

الإقتصادية بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت فهم المثل

الذي نقتذي به في العمل والمعرفة والتواضع .

كما أشكركل من ساعدنا من قريب او بعيد في انجازهذا البحث ولو

بكلمة طيبة فشكرا وحمدا لله أولا وآخرا وأسأله التوفيق

# إهداء

وإخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا".

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود

إلى التي حملتني تسعة أشهر في الرحم، ، إلى التي أشكوا لها همي، إلى الشمعة التي أنارت لي دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق، إلى أعز ما أملك في الدنيا حبيبتي "أمي جميلة".

إلى من بعد ما أنجبتني أمي سقى لي دربي، إلى من أمن لي مسكني وكبرني وعلمني، وصنع لي شبابي، إلى من كان السند القوي في السراء والضراء، إلى من كان رمز الصمود والعطاء، إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق محبوبي أبي "أحمد".

إلى أروع الناس، إلى أصحاب القلوب الطاهرة والنفوس الصافية، إخواني وأخواتي "كوثر، أشواق، رضوان، محمد، أسامة"

كما نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتنا الكرام وبأخص أستاذة الدكتورة المشرف "بلحية أمينة"

شقورروبة فيصل

**قائمة الأشكال:**


| رقم | عنوان | صفحة |
|---|---|---|
| 01-02 | يوضح تطور مؤشر تركز الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 | 38 |
| 02-02 | يوضح تطور الإيرادات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 | 39 |
| 03-02 | يوضح تطور الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 | 40 |
| 04-02 | يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 | 41 |
| 05-02 | نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى | 51 |
| 06-02 | نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير | 54 |
| 07-02 | إختبار الإستقرار الهيكلي | 56 |

قائمة الجداول:


| رقم | عنوان | صفحة |
|---|---|---|
| 01-02 | المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية | 43 |
| 02-02 | نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند المستوى | 47 |
| 03-02 | نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند المستوى | 48 |
| 04-02 | يوضح نتائج تقدير ARDL في المدى القصير | 49 |
| 05-02 | نتائج إختبار التكامل المشترك ( Bounds Test) | 52 |
| 06-02 | نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ | 53 |
| 07-02 | نتائج إختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي | 55 |
| 08-02 | نتائج إختبار الإرتباط الذاتي | 55 |

## قائمة الملاحق:


| رقم | عنوان | صفحة |
|---|---|---|
| 01 | دراسة استقراريه المتغيرات عند المستوى باختبار KPSS في النموذجين<br>المتغير LN_NHGDP | 72 |
| 02 | دراسة استقراريه المتغيرات عند الفرق الأول باختبار KPSS في النموذجين<br>المتغيرLN_NHGDP: | 75 |
| 03 | نتائج اختبار bounds | 77 |
| 04 | نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير | 78 |
| 05 | تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ | 78 |

فهرس المحتويات


| عنوان | صفحة |
|---|---|
| بسملة | |
| شكر وتقدير | |
| إهداءات | |
| قائمة الأشكال والجداول والملاحق | |
| الفهرس | |
| مقدمة عامة | ب |
| الفصل الاول : الأدبيات النظرية والتطبيقية حول التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي | |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التنويع والنمو الإقتصادي | 03 |
| الفرع الأول :مفهوم،أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي | 03 |
| أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي | 03 |
| ثانيا: أهمية التنويع الإقتصادي | 05 |
| ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي | 08 |
| الفرع الثاني: محددات التنويع الإقتصادي وآلياته | 09 |
| أولا: محددات التنويع الاقتصادي | 09 |
| ثانيا:آليات التنويع الاقتصادي | 10 |
| الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي | 12 |
| أولا: مؤشر أوجيف Ogive Index | 12 |
| ثانيا : مؤشر هيرشمان Hirschman | 13 |
| تالثا: مؤشر هيرفيندالHerfindahl | 14 |
| رابعا: مؤشر هيرفندال–هيرشمانHerfindahl–Hirschman | 14 |
| المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول النمو الإقتصادي | 15 |
| الفرع الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي | 15 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ونظرياته | 16 |
| أولا :أنواع النمو الاقتصادي | 16 |
| تانيا: نظريات النمو الاقتصادي | 18 |
| الفرع الثالث: مؤشرات النمو الإقتصادي | 20 |
| المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية | 24 |
| المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة | 24 |
| الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية | 24 |
| الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية | 27 |
| المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات السابقة و الإضافة العلمية | 31 |
| الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة | 31 |
| أولا : ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية | 31 |
| تانيا: ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية | 34 |
| الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة | 35 |
| الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال (1996-2024) | |
| تمهيد | 38 |
| المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة | 39 |
| المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الإقتصادي بالجزائر | 39 |
| الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الإقتصادي في الجزائر | 39 |
| الفرع الثاني:دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الإقتصادي في الجزائر | 42 |
| المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة | 43 |
| الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة | 43 |
| الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة | 44 |
| المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بالجزائر | 47 |
| المطلب الأول: إختبار جدر الوحدة Unit Root | 47 |
| الفرع الأول: دراسة إستقراريه المتغيرات عند المستوى | 48 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: دراسة إستقراريه المتغيرات عند الفرق الأول | 49 |
| المطلب الثاني: تطبيق منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL | 49 |
| الفرع الأول: التعريف بنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة | 50 |
| الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL | 50 |
| الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test Results) | 52 |
| الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM | 54 |
| الفرع الخامس: إختبار صلاحية النموذج | 55 |
| الفرع السادس: إختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CusumandCusumsq) | 57 |
| الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة | 58 |
| الخلاصة | 61 |
| خاتمة عامة | 63 |
| قائمة المصادر والمراجع. | 67 |
| الملاحق . | 72 |
| ملخص | 80 |

# مقدمة

# عامة

**توطئة:**

لطالما إعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، مما جعله عرضة للتقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. وقد كشفت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، خاصة تلك المرتبطة بإنخفاض أسعار النفط، عن هشاشة هذا النموذج الإقتصادي وأبرزت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في إستراتيجيات النمو والتطوير. في هذا السياق، يبرز التنوع الإقتصادي كخيار إستراتيجي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل التبعية للريوع النفطية، خاصة من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية وتحفيز القطاع الخاص كفاعل أساسي في الإقتصاد الوطني.

**1- إشكالية الدراسة:**

إستنادا لما سبق ، تتجلى لنا الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة البحثية والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

◆ **ما مدى تأثير التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2024؟**

**2- الأسئلة الفرعية:**

لإبراز الإشكالية بشكل أوضح ، تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ماهي أهم مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي؟
- ✓ ماهي أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التنويع الإقتصادي؟
- ✓ كيف يؤثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بالجزائر؟

**3- الفرضيات :** تقودنا إشكالية الدراسة إلى طرح الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية لمؤشر تركز الصادرات على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

- **الفرضية الثانية:**يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الإيرادات غير النفطية على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للمؤشر التفاعلي على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للمؤشر مؤشر القروض الموجة للقطاع الخاص على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

**4- أهداف الدراسة:** يهدف هذا البحث إلى:

- ☑ ضبط مفاهيم التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي مع إبراز خصائصهما.
- ☑ عرض أهم الدراسات التجريبية والتحليلية التي تناولت صلب إشكالية موضوعنا.
- ☑ تحليل مؤشرات التنويع الإقتصادي بالجزائر.
- ☑ محاولة إبراز طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات التنويع الإقتصادي بالنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر في الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية سنة 2024، بإستخدام النماذج القياسية.

**5- أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها موضوعًا محوريا وفي صلب النقاش الحالي بالجزائر، وهو التنويع الإقتصادي وأهم محدداته. تبحث الدراسة في أثر هذا التوجه على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي لم يعد خيارا بل ضرورة حتمية لمواجهة التقلبات الإقتصادية وضمان مستقبل مستدام.

**6- أسباب اختيار الموضوع:** تم إختيار الموضوع وفقا لإعتبارات عديدة منها:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع القياسية.
- الإهتمام الوطني المتزايد بسياسات التنويع الإقتصادي.
- محاولة مراجعة هذا الموضوع بأسلوب يعتمد على المنهج الوصفي والتجريبي معا.

- تتيح لي هذه الدراسة البحثية فرصة لتطبيق تقنيات التحليل القياسي، مثل منهجية التكامل المشترك ونموذج ARDL، مما يساهم في تنمية مهاراتي في النمذجة القياسية، وتحليل البيانات بإستخدام برنامج EVIEWS.

**7- حدود البحث:**

- **الحدود الزمانية:** تمتد فترة الدراسة من 1996 إلى 2024 ، وهي فترة تتيح تحليلا شاملا لتطور محددات التنويع الإقتصادي كالإيرادات غير النفطية ومؤشر تركز الصادرات في الجزائر، مما يعزز دقة نتائج القياسية.
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الإقتصاد الجزائري حيث سيتم تحليل طبيعة العلاقة بين المتغير التفاعلي للتنويع والإيرادات غير النفطية والنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

**8- المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث وإختبار الفرضيات، تعتمد هذه الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي. في الجانب النظري: يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لإستعراض وشرح المفاهيم والنظريات المرتبطة بالتنويع والنمو الإقتصادي. في الجانب التطبيقي :يُستخدم المنهج الكمي القياسي لتحليل أثر التنويع الإقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر. كما سيتم تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من عام 1996 إلى 2024، وذلك بالإستعانة ببرنامجي التحليل الإحصائي Excel وEViews .

**9- هيكل الدراسة:**

للإحاطة بموضوع الدراسة فقد سنتناول فصلين مسبوقين بمقدمه عامه ويمكن إستعراض ذلك على النحو التالي حيث سنتناول في الفصل الأول مبحثين من خلال إعطاء مفاهيم أساسية حول تنويع الإقتصادي في المبحث الأول أما المبحث الثاني فسنقدم من خلاله الدراسات السابقة والقيمة المضافة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي سنستعرض دراسة تحليليه وقياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات التنوع الإقتصادي ما النمو الإقتصادي بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة الزمنية 1996 إلى غاية 2024 بالجزائر وفي الأخير قدمنا خاتمه عامه ما تضمنت النتائج المتواصل إليها.

# الفصل الأول:

# الأدبيات النظرية والتطبيقية حول التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي

**تمهيد:**

يُعدّ التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي من المفاهيم المحورية في أدبيات التنمية الإقتصادية، حيث يُنظر إليهما على أنهما وجهان لعملة واحدة تهدف إلى تحقيق الإزدهار والرخاء للمجتمعات. لطالما شكّل التنويع الإقتصادي، أي الإبتعاد عن الإعتماد المفرط على قطاع واحد أو عدد محدود من السلع أو الخدمات، محور إهتمام كبير للباحثين وصانعي السياسات على حد سواء. تكمن أهميته في قدرته على بناء إقتصادات أكثر مرونة وقدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، فضلًا عن كونه محركًا أساسيًا للنمو المستدام والشامل.

تُقدم الأدبيات النظرية والتطبيقية حول هذا الموضوع إطارًا شاملًا لفهم الآليات التي تربط بين التنويع والنمو، وتُلقي الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بهذه العملية التحويلية.

**في** هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم المفاهيم والجوانب النظرية المتعلقة بالتنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي حيث تطرقنا إلى مبحثين:

- المبحث الأول: **الأدبيات النظرية حول التنويع والنمو الإقتصادي.**
- المبحث الثاني: **الأدبيات التطبيقية.**

## المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التنويع والنمو الإقتصادي

تُعدالعلاقة بين تنويع القاعدة الإقتصادية والنمو الإقتصادي من القضايا الجوهرية في أدبيات التنمية الإقتصادية، وقد شكلت محور إهتمام بارز ضمن مختلف الإتجاهات والمدارس الفكرية الإقتصادية. ويُنظر إلى إستراتيجية التنويع الإقتصادي بإعتبارها أداة أساسية لتعزيز النمو طويل الأجل، وتحقيق الإستقرار الكلي، وتقوية قدرة الإقتصاد الوطني على إمتصاص الصدمات الخارجية، لا سيما في الإقتصادات أحادية المورد أو ذات البنية الإنتاجية المحدودة.

لذا سنحاول التعرف على عموميات حول التنويع الإقتصادي من خلال التطرق لمطلبين، في المطلب الأول مفاهيم أساسية حول التنويع الإقتصادي ثم يليها أساسيات حول النمو الإقتصادي في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الإقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي خيارًا استراتيجيا محوريًا لضمان استدامة مسارات التنمية، خاصة في الاقتصادات أحادية المورد كالتي تعتمد على النفط. وتكمن أهميته في تقليص التبعية لقطاع مهيمن، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحفيز الاستثمار، وتفعيل الروابط القطاعية البينية ضمن الهيكل الاقتصادي الكلي، مما جعله محل اهتمام واسع لدى الاقتصاديين وصنّاع السياسات.

#### الفرع الأول :مفهوم،أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي

#### أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي

يشكل التنويع الإقتصادي أحد الركائز المفاهيمية الأساسية ضمن الأطر النظرية لأدبيات التنمية الإقتصادية. وقد تبلورت أهميته على نحوٍ جليّ، لا سيما في الإقتصادات التي تتسم بالإعتماد المفرط على مورد طبيعي وحيد أو

هيمنة قطاع إقتصادي بعينه. وفي ضوء التباين في المقاربات التحليلية التي تناولته، يهدف هذا المحور إلى استعراض أهم التعاريف التي ترتبط بالتنويع الاقتصادي.

يمكن تعريف **التنويع الاقتصادي** على أنه عملية تحويل هيكل الإقتصاد الوطني من الإعتماد المفرط على مصدر دخل واحد أو عدد قليل من القطاعات الإقتصادية (مثل النفط، الزراعة، أو صناعة معينة) إلى قاعدة إنتاجية أوسع وأكثر تنوعاً. يهدف هذا التحول إلى تطوير مجموعة متنوعة من القطاعات والأسواق، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحفز النمو المستدام.(العلي, محمـــد صادق، 2013)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه "عملية تهدف إلى توسيع قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الوطني، من خلال تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة، وتقليل الاعتماد على قطاع أو مصدر دخل واحد، مثل النفط أو الزراعة، بما يحقق الاستقرار والنمو المستدام".(العربي, صندوق النقد، 2016)

كما يمكن تعريفه من منظور الاقتصاد الكلي"التنويع الاقتصادي يعني تطوير قطاعات جديدة خارج القطاع المسيطر في الاقتصاد، وزيادة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية".(UNCTAD, منظمة الأونكتاد، 2014)

وتعريفه من منظور السياسات العامة: "هو تبني الدولة لسياسات اقتصادية وتشريعية تهدف إلى تحفيز الاستثمارات في قطاعات غير تقليدية، بغرض تنمية قاعدة الإنتاج وتوفير فرص العمل، وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار الموارد الطبيعية".(الدولي، 2017)

وبناءً عليه، يمكن تعريف التنويع الإقتصادي بشكلٍ شاملٍ بأنه المسعى الإستراتيجي نحو توسيع قاعدة مصادر الدخل القومي للبلاد. ويتحقق ذلك من خلال إعادة هيكلة نمط الإنتاج الوطني، وإستحداث قطاعات إقتصادية جديدة ذات قدرة على توليد الدخل، بهدف تقليص التبعية الكلية للإيرادات المتأتية من القطاع الإقتصادي

المهيمن. يسهم هذا التوجه في الحد من إنكشاف الإقتصاد للمخاطر الناجمة عن التقلبات والصدمات الخارجية، فضلاً عن دوره في توليد فرص عمل إضافية، الأمر الذي يُتوقع أن يدفع عجلة النمو الإقتصادي بوتيرةٍ أعلى على المدى الطويل.

**ثانيا: أهمية التنويع الإقتصادي**

تعتمد اقتصادات الدول الريعية اعتمادًا كبيرًا على صادرات الموارد الطبيعية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي هائلة، وتشكل النصيب الأكبر في تمويل النفقات العامة – الجارية والاستثمارية – في هذه الدول. ومع ذلك، تُحدد أسعار هذه الموارد بشكل عشوائي في أغلب الأحيان في الأسواق الخارجية الكبيرة بناءً على عوامل اقتصادية وسياسية، بل وحتى طبيعية. لذلك، يرتبط الاستقرار في الدول الريعية بتوازن الموازنة العامة مع الأسعار. هذا يعني أن الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية، إذ تنطوي على تقلبات في الأسعار، مما يؤثر سلبًا على الخطط المستقبلية التي وضعتها هذه الدول. لذلك، ينبغي اعتبار التنويع الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية والضرورة لتحقيق استقرار الموازنة العامة وتحقيق الأهداف لاحقًا. ويتم ذلك من خلال التركيز على مجالات أخرى مساعدة، على الأقل بنسبة مساوية لحصة المجال الرئيسي في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات. سنتحدث أدناه عن أهمية التنوع الاقتصادي للدول التي تتعامل مع التركيز الاقتصادي:

❖ **حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المفاجئة:** أسعار الموارد في الأسواق العالمية تتسم بالتقلب الشديد وعدم اليقين، خاصة للدول التي تعتمد بشكل رئيسي على مصدر واحد مثل النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يؤدي إلى ضعف في النمو. هذا يعني أن التنويع يقلل من التقلبات.(Gelb, 2015) من فوائد الاقتصاد المتنوع هو أنه يتمتع بالمرونة وعدم الثبات. أي أن النشاط الاقتصادي لا يقتصر على قطاع أو سوق واحد. وبالتالي، فإنه في حال انخفاض أسعار النفط أو الغاز أو الحبوب، سيبقى اقتصاد الدولة بعيدا عن التقلبات المفاجئة التي تحدث. وهذا

يساعد في تجنب عمليات التسريح الجماعي للعمال وانخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي. كما أن التنويع الاقتصادي يضمن عدم تأثر الدولة بشكل كبير بالعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار السوق. وكما ذُكر سابقا، فإن التقلبات والاهتزازات لا يمكن تجنبها عندما يتم تركيز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد، وقد شهدنا مؤخرا كيف أن تراجع أسعار النفط تسبب في مشاكل اقتصادية للعديد من الدول. فعندما تعتمد الدول بشكل مفرط على النفط والغاز، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية، مما يؤدي إلى فقدان الآلاف من الوظائف وارتفاع معدل البطالة عالميا. أما الدول التي تتمتع بتنويع اقتصادي، فقد تمكنت من تجاوز الأزمة من خلال تنشيط قطاعات أخرى تدعمها لتحقيق مكاسب اقتصادية.

❖**تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:**تهدف العديد من الدول حول العالم إلى تعزيز فعالية القطاع الخاص، لأنه يسهم في توفير فرص عمل إضافية للمواطنين، بالإضافة إلى قدرته على بناء اقتصاد قوي يساعد في تنويع مصادر الثروة. وقد فهمت هذه الدول أهمية القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي،(وآخرون، 2017) لذلك بدأت تبذل الجهود اللازمة لإزالة المعوقات ومنحه الدعم اللازم.

❖**تنمية القطاعات غير النفطية:**إن الاعتماد الاقتصادي على قطاع واحد يؤدي إلى تهميش القطاعات الأخرى وبالتالي يقلل من مشاركتها في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي. وهذا واضح في الدول التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات، حيث تنخفض مساهمة القطاعات الحيوية الأخرى مثل الصناعة والسياحة والزراعة. لكن مع انخفاض أسعار النفط، يمكن أن يحدث تأثير إيجابي على القطاعات غير النفطية، حيث ستزيد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع تكاليف النقل والمواد الخام، مما يقلل من تكلفة الإنتاج. علاوة على ذلك، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تعزيز الجهود نحو تنويع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالمصادر البديلة للطاقة.

❖**تقليل المخاطر الاستثمارية:**جوهر مفهوم التنويع الاقتصادي يتمثل في عدم الاعتماد على مصدر واحد، فكلما زادت الاستثمارات في مجالات متعددة، انخفضت المخاطر المرتبطة بالاستثمار. يسهم التنويع الاقتصادي في تعزيز معدلات النمو من خلال تطوير فرص الاستثمار وتخفيف المخاطر. توزيع الأموال على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية يساعد في تقليل المخاطر الناتجة عن تركيز تلك الأموال في عدد محدود منها. فالعوامل الطبيعية مثل الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق، بالإضافة إلى العوامل الدولية كالحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات والخدمات المالية، قد تتسبب في أضرار كبيرة لإنتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات، مما يؤثر سلباً على العوائد الاستثمارية.(الخطيب, ممدوح عوض، 2010).

❖**تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة:**يشجع التنويع الاقتصادي على تعزيز وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية لضمان دور أوسع في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولإثراء التركيبة الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، يجب أن تشمل مجموعة كبيرة من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة والخدمات وغيرها من المجالات التي تساعد على تنويع ورفع الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل. ومن الجدير بالذكر أن معظم الدول النامية تتوفر فيها موارد متنوعة، مما يجعلها مستعدة للتحول إلى تطوير وتنمية الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات. فزيادة قاعدة الإنتاج وتنويعها يحصد عوائد مُتصاعدة ويعزز استقرار الاقتصاد، كما يدعم الميل نحو تنمية مستدامة متوازنة، مما يساهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعملان بكفاءة.(محمـــد, حالوب كاظم معلة، علي، 2015).

❖**تقليص البطالة:**يساهم التنويع الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة وتحسين نوعيتها، مما يؤدي إلى رواتب مرتفعة وظروف عمل أفضل. استراتيجية التنويع تتيح للأيدي العاملة فرصاً متنوعة لتلبية احتياجاتهم، وبالتالي تساهم في تقليل معدلات البطالة خاصة مع تزايد الوافدين إلى سوق العمل. الاعتماد على القطاع العام ليس كافياً

للاستمرار، لذا يجب تعزيز دور القطاع الخاص وتيسير الاستثمارات الخارجية للحد من البطالة المرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم التنويع في رفع القيمة المضافة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إطلاق مشاريع جديدة وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

يساهم التنويع الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة وتحسين نوعيتها، مما يؤدي إلى رواتب مرتفعة وظروف عمل أفضل. استراتيجية التنويع تتيح للأيدي العاملة فرصاً متنوعة لتلبية احتياجاتهم، وبالتالي تساهم في تقليل معدلات البطالة خاصة مع تزايد الوافدين إلى سوق العمل. الاعتماد على القطاع العام ليس كافياً للاستمرار، لذا يجب تعزيز دور القطاع الخاص وتيسير الاستثمارات الخارجية للحد من البطالة المرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم التنويع في رفع القيمة المضافة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إطلاق مشاريع جديدة وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

**ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي**

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للتنويع الاقتصادي فيما يلي :

- ✓ زيادة تأثير السحب على القطاعات الأخرى، حيث يُعد دعم القطاعات غير النفطية أمرًا أساسيًا من أجل تأسيس اقتصادات قادرة على المنافسة والتفاعل الفعال مع الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الطاقة، والتحدي الأول الذي تواجهه الجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو قطاعات تعتمد على كثافة العمالة والخدمات.(حسين, ناجي، 2008)
- ✓ إنشاء مصادر إنتاجية غير قائمة على النفط(الدخيل, عبد العزيز محمـــد، 2012) لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، مع تحسين القدرة على التعامل مع الصدمات من الخارج.

- ✓ توفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، حيث إن التنوع يدفع إلى تحفيز النمو الاقتصادي ويضمن استمرار وتيرة التنمية من خلال زيادة عدد القطاعات المنتجة، مما يعزز الحاجة للعمالة ويقلل من نسب البطالة.
- ✓ تقليل دور الدولة وتعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية من خلال توسيع آفاق الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الذي سيساهم في تقليل الاعتماد على استيراد المنتجات الاستهلاكية وتعزيز المنتجات الوطنية لتلبية احتياجات المواطنين.
- ✓ تمكين الأسواق المالية لتصبح المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع.

**الفرع الثاني: محددات التنويع الإقتصادي وآلياته**

**أولا: محددات التنويع الاقتصادي**

يعتمد التنويع على مجموعة من العوامل تتمثل في: (آسيا, د.صافح، صادق وعامر عامر)

- ✓ الحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وهي متعلقة بالقرارات التي تحدد التوقعات، أوأو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة، حيثتوفر الحوكمة الجيدة يساعد على زيادة التنويع الاقتصادي.
- ✓ القطاع الخاص: حيث يلعب القطاع الخاص دور مهم جدا في التنويع الاقتصادي وذلك من خلال قيادةوتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال الاستثمار في البحث والتنمية للنشاطات الجديدة، فالقطاع الخاص يواجه بعض العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد الطرق التي تسمح بتعزيز روح المبادرة عن طريق إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإزالة القيود البيروقراطية أمام الشركات

الخاصة، لذامنالضروري على الحكومات أن تكون مدركة لاحتياجات هذا القطاع، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص.

- ✓ **الموارد الطبيعية:** تعد من أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي، التي يمكن استغلالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، غير أن رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد بينما تتحدد بالاستعمال الأمثل والكفء لتلك الموارد.(آسيا, د.صافح، صادق وعامر عامر)
- ✓ **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات ذات أهمية كبيرة كونها تساعد على تسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عير الموارد الأساسية وفي مختلف القطاعات، كما أنه على المستوى الإقليمي يعد كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لوضع إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع خلال عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية.(أسماء, بلعما، 2020)
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف التضخم والتوازنات الخارجية.(القادر, د.شيخي بلال ود.زواتنية عبد، 2019)

**ثانيا:آليات التنويع الاقتصادي:**

1-تطوير القطاع الصناعي التحويلي:

من خلال خلق صناعات تحويلية تعتمد على الموارد الأولية المحلية (كالنفط، الغاز، الزراعة...).

يُسهم في زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام.

2-دعم وتنمية القطاع الزراعي:

من خلال تحديث أساليب الإنتاج الزراعي، وتشجيع الصناعات الغذائية.

تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص عمل في المناطق الريفية.(أسماء, بلعما، 2020)

3-تشجيع قطاع الخدمات:

مثل السياحة، المالية، النقل، التعليم، الصحة، والخدمات الرقمية.

قطاع الخدمات قادر على استيعاب اليد العاملة المتزايدة وتنويع مصادر الدخل.

4-الاستثمار في الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا:

عبر تبني التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الأخضر.(كمال, بوغرارة، 2006)

يفتح آفاق جديدة للتنمية خارج القطاعات التقليدية.

5-تحسين مناخ الاستثمار:

بتبسيط الإجراءات الإدارية، ومحاربة الفساد، وضمان استقرار القوانين الاقتصادية.

يجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

6-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

دعمها بالقروض، التكوين، والامتيازات الضريبية.

تعتبر رافعة أساسية للتنويع ولخلق فرص الشغل.

7-تحفيز الصادرات غير النفطية:

عن طريق دعم الشركات المُصدّرة، وتوفير بنى تحتية لوجستية فعالة.

يُقلل من الاعتماد على صادرات الطاقة.(يوسف, بن صيد، 2017)

**الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي**

تُعد مؤشرات التنويع الاقتصادي أدوات تحليلية محورية لقياس مدى اتساع وتوازن البنية الاقتصادية الوطنية. فهي تعكس درجة اعتماد الدولة على مجموعة محدودة من القطاعات أو الموارد، وتستعين بذلك بمقاييس متنوعة، من أبرزها:

**أولا: مؤشر أوجيف Ogive Index**

هو واحد من المؤشرات الأكثر استخداما للتنويع الصناعي، ويقيس هذا المؤشر الانحراف عن التوزيع المتساوي للعمالة في جميع القطاعات، وهذا هو متوسطالتوزيع.

ويمكن استخدام هذا المؤشر أيضا كمقياس لمعرفة تنويع الصادرات أو تركزها.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$OGV= \sum_{i=1}^{n} \left(Pi - \frac{1}{N}\right) 2$$

أو

$$OGV= \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(Pi-\frac{1}{N}\right)2}{\frac{1}{N}}$$

حيث تمثل: $P_i=(X_i/X)$

- ✓ $X_i$: هو الحصة الفعلية من السلع في إجمالي الصادرات$\sum$=X)($X_i$).
- ✓ N: يمثل إجمالي عدد سلع التصدير في حافظة الصادرات.

- ✓ 1/N: يفترض أن تكون الحصة المثالية من حصيلة الصادرات لكل سلعة.

الحد الأدنى لقيمة ogive هي الصفر (0) وتتحقق هذه القيمة عندما توزع حصة الصادرات بالتساوي بين السلع الأساسية. أي بمعنى عندما يقترب هذا المؤشر من الصفر يعني أن الاقتصاد متنوع للغاية، بحالةابتعاده عن الصفر يدل عكس ذلك أي أن الاقتصاد أقل تنوعا نسبيا وهذا ما يفسر وجود عدد قليل فقطمنالسلع الأساسية في حافظة صادراتها.

**ثانيا : مؤشر هيرشمان Hirschman**

هو المؤشر الأكثر استخداما في قياس التجارة وتركيزالسلع. هذا المؤشر يسمح بمعرفة ما اذا قسمت عائدات التصدير في البلد بالتساوي بين مختلفالسلع.

وتعطى صيغته على النحو التالي:

$$H/1 = \sqrt{\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2}$$

حيث:

- ✓ $X_i$: هي قيمة الصادرات من السلعة i.
- ✓ X: هي مجموع الصادرات.

إرتفاع قيمة المؤشر يدل على وجود تركيز الصادرات في عدد قليل من السلع وإنخفاض قيمته يدل على وجود تنويع في الصادرات.

**ثالثا: مؤشر هيرفيندالHerfindahl**

يستخدم عادة لدراسة مستوى تركيز في الصناعة كما يسمح بمعرفة درجة الاحتكار من قبل أكبر الشركات بالإضافة إلى مراقبة السوق، يتم احتسابه منخلال تربيع حصة السوق من كل شركة تتنافس فيه وتعطى صيغته على النحو التالي:

$$H/2= \sum_{i=1}^{N}(Si)^2$$

بحيث:

- ✓ $Si$ هي الحصة السوقية لكل شركة موجودة في السوق i.

تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، إذ يشير الصفر إلى وجود منافسة كاملة، والواحد يشير إلى وجود الإحتكار.

**رابعا: مؤشر هيرفندال-هيرشمانHerfindahl-Hirschman**

يقدم هذا المؤشرالكثير منالرياضي يقوم بدمجالخصائص المفيدة في نموذج اقتصادي، ويربط بين هياكل الصناعة والربحية فهوكلا المؤشرين معا. كما أصبح ذو شعبية متزايدة بين المهتمين باقتصاديات الصناعة في السنوات الأخيرة. وغالبا ما يستخدم لمعرفة درجة التنوع الاقتصادي ويعبر هذا المؤشر عن مدىاعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، وتعطى صيغته على النحو التالي:

$$HHI= \frac{\sqrt{\sum_{n=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2}-\sqrt{\frac{1}{I}}}{1-\sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث:

- ✓ $X_i$: هي قيمة الصادرات من السلعة i.
- ✓ X: هي مجموع الصادرات.
- ✓ I: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

إذا كانت قيمة المؤشر صفر (0) يدل على وجود تنوع كبير، أما إذا تراوحت قيمته إلى الواحد (1) يدل على وجود تركز كبير.

**المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول النمو الإقتصادي**

**الفرع الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي**

يحظى مفهوم النمو الاقتصادي بمكانة مركزية في أدبيات الاقتصاد الكلي، ويُعد أحد المؤشرات الجوهرية التي تُستخدم لتقييم أداء الاقتصادات الوطنية وفعالية السياسات التنموية. وقد تباينت التعاريف المقدّمة لهذا المفهوم باختلاف المنطلقات النظرية والتحليلات التطبيقية، وفيما يلي سنتطرق لتعريف هذا المصطلح الاقتصادي.

يُعرّف (وجدي, محمد حسين، 1973)النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي، الناتجة عن تغيّرات هيكلية في مكونات المجتمع الاقتصادي، تعكس تطورًا تقنيًا ومؤسسيًا، وتؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، من خلال التوسع في إنتاج السلع والخدمات، وتحسين كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، مع مواكبة النمو السكاني".

أما المفكر (flammang,R.A., 1979)فيركز في تعريفه على الجانب الكمي للفرد، إذ يرى أن النمو يتمثل في: "الزيادة في متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات، دون النظر إلى كيفية توزيع الدخل أو تنوع هيكل الإنتاج".

و يعرف أيضا على أنه زيادة قدرة الاقتصاد على انتاج مقيسة بزيادة الناتج المحلي الاجمالي المطلق أو النسبي أو بدخل الفرد الواحد مع الزمن .(دومينيك سالفاتور،يوجين ديوليو، 2001)

كما تشير تعريفات أخرى إلى أن النمو الاقتصادي يتمثل في: "الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي لإنتاج سلع وخدمات متنوعة، نتيجة توسّع النشاط الاقتصادي، وتحسين الكفاءة، والاعتماد على التقدم التكنولوجي والإصلاحات المؤسسية".(حميد و البشير، 2018)

ووفقًا لتعريف الدكتور أحمد عبد الظاهر، فإن النمو الاقتصادي هو: "مفهوم كمي يُقاس من خلال الزيادة الطبيعية والمستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويُعد مؤشرًا جوهريًا على تطور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني".(محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد، 1999)

في ضوء ما سبق، يتضح أن النمو الاقتصادي لا يُختزل في مجرد الزيادة الكمية للناتج المحلي، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الاقتصاد على التنويع الهيكلي وتعزيز الإنتاجية والتنافسية. وعليه، فإن التنويع الاقتصادي يُعد في جوهره أحد المحفزات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة في الاقتصادات الريعية المعتمدة على قطاع واحد.

**الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ونظرياته**

**أولا :أنواع النمو الاقتصادي**

يأخذ التطور الاقتصادي أشكالًا متنوعة تختلف حسب طبيعة العوامل المؤثرة فيه، ويمكن تصنيفه كالتالي:

النمو الاقتصادي المتوازن:

يمثل النمو الذي يحدث فيه توسع في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متناغم ومتوازن، بحيث لا يتفوق قطاع على آخر، مما يعزز استمرارية التنمية على المدى البعيد.(القهوجي, علي عبد القادر، 2004)

النمو غير المتوازن:

يقوم هذا النوع على الاعتقاد بأن التقدم في قطاع معين سيُنشّط القطاعات الأخرى، وقد اتبعت هذا النهج بعض الشخصيات المعروفة في مجال التنمية مثل "ألبيرت هيرشمان"، الذين اعتبروا التركيز على القطاعات الأساسية وسيلة فعالة لدفع النمو في مجمل الاقتصاد.

النمو المكثف:

يُمكن تحقيقه من خلال زيادة الإنتاجية باستخدام نفس كمية الموارد، أي من خلال تحسين الكفاءة والتقنيات المتاحة.

النمو التوسعي:

يعتمد على تعزيز الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية (مثل العمالة ورأس المال) دون تحسين كبير في مستوى الإنتاجية.(أحمد, أحمد محسن، 2011)

النمو الشامل أو الاحتوائي:

يشير إلى النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية ويضمن توزيعًا منصفًا لعوائد التنمية بين جميع فئات المجتمع.

النمو المستدام:

يركز على الاعتبارات البيئية والموارد الطبيعية، ويضمن الوفاء باحتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.(براهمي, عبد الحميد، 1998)

**ثانيا: نظريات النمو الاقتصادي**

ظهرت عدة نظريات في مجال النمو الاقتصادي، حاولت تفسير كيفية حدوث النمو وتحديد عوامله. ومن أبرز هذه النظريات:

- **النظرية الكلاسيكية (Classical Theory)**

أبرز روادها: آدم سميث، ديفيد ريكاردو، وتوماس مالتوس.يرى الكلاسيكيون أن النمو الاقتصادي يتولد بشكل طبيعي من خلال قوى السوق، وذلك عبر تراكم رأس المال، وتخصص العمل، وحرية التجارة.ترى أن النمو يتحقق من خلال تراكم رأس المال، وتقسيم العمل، ودور السوق الحرة.(Smith, A)

- **أهم عناصر النظرية:**

- **تراكم رأس المال:** الاستثمار في الآلات والأراضي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- **تقسيم العمل:** كما أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776)، التخصص في الإنتاج يُحسن الكفاءة.
- **قانون تناقص العوائد:** ريكاردو أشار إلى أن العوائد من استثمار وحدات إضافية من العمل أو رأس المال تنخفض مع الوقت.

-النمو السكاني: مالتوس رأى أن السكان ينمون بوتيرة أسرع من الغذاء، ما يؤدي إلى فقر مزمن (نظرية مالتوس السكانية).

### ❖ نظرية النمو النيوكلاسيكية (Solow-Swan Model)

طورها "روبرت سولو" و"تريفور سوان"، وهي تركز على دور التقدم التكنولوجي كمحرك طويل الأمد للنمو، في ظل عوائد متناقصة لعوامل الإنتاج.(Solow, R. M., 1956)، يركز هذا النموذج على دور رأس المال المادي، العمل، والتقدم التكنولوجي الخارجي في النمو الاقتصادي.

- **الفرضيات:**

- عوائد متناقصة لعوامل الإنتاج: كل من رأس المال والعمل يواجه عوائد متناقصة على المدى الطويل.
- الحياد التكنولوجي: التكنولوجيا تُفترض كعامل خارجي (exogenous).

- التوازن طويل الأجل: الاقتصاد يتجه نحو حالة مستقرة (Steady State) حيث يكون النمو فقط نتيجة للتكنولوجيا.

❖ **نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)**

ظهرت كردّ على محدودية النيوكلاسيكية، وتركز على دور التعليم، البحث والتطوير، ورأس المال البشري في توليد النمو من داخل النظام الاقتصادي ذاته. ومن أبرز منظريها "بول رومر" و"روبرت لوكاس". (Romer, P. M., 1990) ، ترى هذه النظرية أن النمو نابع من داخل النظام الاقتصادي نفسه، من خلال رأس المال البشري، الابتكار، والبحث والتطوير، وليس مجرد تأثير خارجي.

- **السمات الأساسية:**

- **التقدم التكنولوجي داخلي (Endogenous)**: ناتج عن قرارات اقتصادية مثل الاستثمار في R&D والتعليم.
- **عوائد متزايدة** أحيانًا: بخلاف النيوكلاسيكية، يمكن لبعض عوامل الإنتاج أن تحقق عوائد متزايدة (مثل المعرفة).
- **أهمية السياسات**: السياسات الاقتصادية (مثل دعم التعليم والابتكار) تلعب دورًا أساسيًا.

**الفرع الثالث: مؤشرات النمو الإقتصادي**

1. **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**:هوالقيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.(Mankiw)

الصيغة: $(M-X) + G+I+C = GDP$

حيث:

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات

## 2. معدل النمو الاقتصادي (Economic Growth Rate)

الصيغة:(Barro، 2004)

$$\text{معدل النمو} = 100\text{x}\left(\frac{GPD_{t-1} - \text{GDP}_t}{\text{GDP}_{t-1}}\right)$$

**حيث:**

$\text{GDP}_t$ : الناتج المحلي في السنة الحالية.

$\text{GDP}_{t-1}$ : الناتج المحلي في السنة السابقة.

## 3. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP)

**التعريف:** هو الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التضخم. (Samuelson, P. & Nordhaus, W., 2010)

**الصيغة:**

$$\text{Real GPD} = \frac{Nominal\ GDP}{GPD\ Deflator} \times 100$$

**4. نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP per capita)** (Todaro, M. P., & Smith, S. C. , 2015)

**الصيغة:**

$$\text{GDP per capita} = \frac{GDP}{\text{عدد السكان}}$$

**5. إنتاجية العمل (Labor Productivity)** (OECD، 2021)

**الصيغة:**

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{عدد ساعات العمل أو عدد العمال}}$$

**6. مؤشر التنمية البشرية (HDI)** (United Nations Development Programme (UNDP))

**الصيغة الأساسية:**

**7. معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (Investment/GDP Ratio)** (Sala-i-&Barro Martin، 2004)

**الصيغة:**

$$\text{معدل النمو للفرد} = 100X\frac{1}{GDP}$$

**8. معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي**

$$\text{معدل النمو} = 100\ X\left(\frac{GDP\ per\ captifa_{t-1} GDP\ per\ captifa_t}{GDP\ per\ captifa_{t-1}}\right)$$

**المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية**

وسنحاول فيهذا المبحثعرضالدراساتالتيتناولتهذا الموضوع سواءكانت دراسات باللغة العربية أو باللغة أجنبية. ويهدف ذلك إلى معرفة المتغيرات التي تم الإعتماد عليها والنماذج القياسية المستخدمة، بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها، ومن ثم عرض ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

**المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة**

**الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية**

- **دراسة(آمنة., الدكتورة بن حدو، 2021):**تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية على النمو الاقتصادي، وذلك في عينة مكونة من ثماني دول عربية نفطية، بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017. ولتحقيق هذا الهدف، تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في سياق البيانات اللوحية.(Panel ARDL)

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط ومحددات التنويع الاقتصادي غير النفطي، حيث جاء معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا (−0.865)،مايدل على وجود سرعة تعديل نحو التوازن في الأجل الطويل.كما كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وكل من: الانفتاح التجاري، الصادرات غير النفطية، الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأس المال الثابت، مما يعكس دور هذه المتغيرات في دعم النمو الاقتصادي. في المقابل، أظهرت النتائج علاقة عكسية بين الإيرادات غير النفطية ومؤشر الاستقرار السياسي، بما يعكس عدم تبلور أثر إيجابي ملموس لهذين المتغيرين في سياق العينة المدروسة، خاصة ما يتعلق بدور القطاع الخاص.

- **دراسة(بن عبد العزيز, سمير, طاهري, & العيد.، 2024):**هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021. ومن أجل الإلمام

الشامل بالموضوع، تم تناول الإطار المفاهيمي لكل من التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، إلى جانب استخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس درجة التنوع الاقتصادي، واعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو.

كما سعت الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لقياس تأثير القطاعات الارتكازية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام برنامج .EViews وقد أظهرت النتائج أن درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر لا تزال ضعيفة، رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة في هذا المجال.وأظهرت النتائج كذلك وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع التجاري على النمو الاقتصادي، في حين سجل قطاع الخدمات أثرًا سلبيًا في هذا **السياق.**

- **دراسة(نصيرة، 2024):**الغاية من هذا البحث هو تحديد الأثر للتنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980–2021)، وقد تم استخدام النموذج القياسي (ARDL) لتقدير نموذج الدراسة. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين أشارت النتائج إلى أن القطاع الزراعي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل باعتبار أن معلمته غير معنوية إحصائيا .

- **دراسة(رملاوي, عبد القادر, بشرول, & فيصل، 2024):**تستهدف هذه الورقة البحثية تحليل دور التنويع الاقتصادي، المُمثَّل بمساهمة القطاعين الزراعي والصناعي، في دعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000–2022. وقد أظهر تطبيق اختبار منهج الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. من جهة أولى، تشير نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) في المدى القصير

إلى سرعة تعديل متوسطة، حيث تستغرق الصادرات خارج قطاع المحروقات ما يقارب 3.18 سنة للعودة نحو قيمتها التوازنية طويلة الأجل. ومن جهة أخرى، تبين وجود تأثيرٍ إيجابيٍ ولكن ضعيفٍ لمعَدَّل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل، بينما لم يُلاحظ تأثيرٌ معنويٌ للقيمة المضافة للقطاع الصناعي على هذه الصادرات في الأجل الطويل ذاته.

- **دراسة(معيفي, ضياء الدين, حفيظ, & عبد الحميد.، 2024):**استهدفت هذه الدراسة تقييم أثر التنويع الاقتصادي، الذي تم قياسه من خلال القيمة المضافة لقطاعات الزراعة، والصناعة، والخدمات، على النمو الاقتصادي، المُمثَّل بالناتج المحلي الإجمالي. وقد طُبقت هذه الدراسة على عينةٍ مكونةٍ من ست دولٍ عربيةٍ، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2000 إلى 2021، بالاعتماد على منهجية نماذج بيانات البانل (Panel Data Models). وقد كشفت نتائج اختبارات التمييز بين نماذج البانل أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) يُعدُّ الأنسب للتحليل، مما يدل على أن التباين الملاحظ بين دول العينة يعزى إلى متغيرات كامنة غير مُدرجة صراحةً في النموذج.

- **دراسة(ابراهيمي, بن سالم, زناقي, & سيداحمد، 2025):**تستهدف هذه الدراسة تقييم وتحليل تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1995–2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفترات الموزعة (ARDL) وبالاستناد إلى دالة كوب–دوغلاس الإنتاجية. وقد كشفت النتائج عن وجود تأثيرٍ إيجابيٍ ومعنويٍ لرأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي (أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في كلٍ من المديين القصير والطويل. إضافةً إلى ذلك، لوحظ تأثيرٌ إيجابيٌ معنويٌ عند مستوى دلالة 10% بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل. بينما أظهرت العمالة تأثيراً إيجابياً غير

معنوي إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي (نصيب الفرد) في الأمد الطويل، إلا أن تأثيرها كان إيجابياً ومعنوياً في الأمد القصير.

— **دراسة (أوريسي, الدكتورة سهام، 2025):** تُعنى هذه الدراسة بتحليل الدور التكاملي الذي يلعبه كلٌ من الاستثمار والتصدير في تعزيز جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر. وقد ارتكز البحث على منهجية قياسية لنمذجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إضافةً إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المعنية. ولإنجاز هذه الأهداف التحليلية، تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews 12. وقد أسفرت الدراسة التطبيقية عن نتائج تُشير إلى وجود تأثيرٍ إيجابيٍ لكلٍ من الاستثمار والتصدير على الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إثبات تأثيرٍ معنويٍ لهذين المتغيرين في عملية تحقيق التنويع الاقتصادي.

**الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية**

– **دراسة(Belhia, Y., & MAHCENE, Z., 2019):الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو تحديد أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصاديفي الاقتصاد الجزائري.** كما ركزت هذه الدراسة إلى التحليل التجريبي للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016، باستخدام منهجية نموذج الإبطاء الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)بناءً على منهجية Pesaran et al (2001).

وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة المذكورة، ويُعزى ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع النفطي. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين

الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مما يؤكد غياب استراتيجية فعالة لتنويع الاقتصاد في الجزائر.

- **دراسة(Belhia, 2021)** : تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 1970 إلى 2017، وقد تم اعتماد نموذج الإبطاء الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وفقًا لمنهجية اختبار الحدود (BoundsTestingApproach). وأظهرت النتائج أن ضعف التنويع الاقتصادي يرتبط سلبًا بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يعكس الأثر السلبي لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع محدود من الأنشطة الاقتصادية.
- **دراسة (Maliki, S. B., Si Mohammed, K., Hassaine, A., & Hartani, A., 2021)**:تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر، من خلال إدراج مجموعة من المتغيرات تشمل رأس المال(K) ، الممثل في القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت، والعامل البشري (L)، الممثل في معدل الالتحاق بالتعليم، إلى جانب نفقات الاستهلاك الحكومي، مع أخذ دور قطاع النفط المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار. اعتمدت الدراسة على مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) كمقياس رئيسي لدرجة التنويع الاقتصادي، باستخدام بيانات تمتد من عام 1980 إلى 2015، صادرة عن صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومستوى التنويع الاقتصادي، كما كشفت النتائج عن علاقة عكسية بين النمو وضعف التنويع، مما يعكس استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني. وبيّن النموذج أن ارتفاع مؤشر هيرفيندال-

هيرشمان بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 0.8%، مما يشير إلى ضعف التنوع الاقتصادي وأثره السلبي على النمو في الجزائر.

- **دراسة(Djellit, 2022)**:تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، من خلال تطبيق نموذج البيانات اللوحية (Panel Data) على ست دول عربية نفطية وغير نفطية، وهي: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تونس، المغرب، ومصر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2020.

وقد أكدت نتائج الدراسة أن نموذج التأثيرات الثابتة كان الأنسب لاختبار هذا الأثر، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي بين متغيرات التنويع الاقتصادي والنمو، كما تبين أن التأثير النسبي لقطاع الخدمات كان أكبر من تأثير قطاعي الصناعة والزراعة. في حين أظهرت نتائج التكامل المشترك غياب علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج.

- **دراسة(Mosbahi, R., & Hafid, I. , 2024)**: تتناول هذه الورقة البحثية دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، إندونيسيا، وسنغافورة) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، وذلك باستخدام نماذج بيانات بانل واختبارات التكامل المشترك لكل من "بيدروني" و"كاو". أظهرت النتائج وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. واستنادًا إلى نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل، تبين وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري من جهة، والتنويع الاقتصادي من جهة أخرى، في حين وُجدت علاقة عكسية بين التضخم والتنويع الاقتصادي

- **دراسة(Kourtel, N., Kheddache, F., & Alfiky, M. S., 2024)**:تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر، في إطار السياسات الاقتصادية التي اعتمدت عدة نماذج تنموية، من بينها نموذج أقطاب النمو سنة 1968 إلى غاية نموذج "آفاق التنويع الاقتصادي 2030". وتبرز أهمية الدراسة في كون الاقتصاد الجزائري يتميز بطابعه الريعي وسعيه المتواصل لتقليص التبعية لعائدات النفط. اعتمدت الدراسة على تحليل تجريبي باستخدام برنامج **E-Views**لتقييم أثر التنويع الاقتصادي على النمو خلال الفترة (1990–2021). وقد أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للتنويع الاقتصادي على النمو في الأجل القصير، مما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، في ظل ضعف أداء القطاعات الإنتاجية، لا سيما القطاع الصناعي، وعدم قدرتها على توليد قيمة مضافة حقيقية.
- **دراسة (Djanane, A., & Hireche, Z., 2024)**:تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على السبل الكفيلة بتفعيله، وذلك من خلال إبراز الدور المحوري الذي تلعبه بعض القطاعات الاقتصادية في دعم النمو وتحقيق تنويع اقتصادي شامل ومستدام. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: لا يزال الاقتصاد الجزائري ريعياً رغم مرور عقود على الاستقلال، السياسات التنموية المتبعة لم تحقق الأهداف المرجوة في تقليص التبعية للنفط ،الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي، دور القطاع الخاص لا يزال ضعيفاً رغم ما حظي به من اهتمام في إطار الإصلاحات الاقتصادية.
- **دراسة (Olisemeka & Ezenekwe, 2025)**:تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على كل من التوظيف والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970–2022، بالاعتماد على بيانات زمنية واختبارات اقتصادية مثل اختبار جذر الوحدة (ADF) واختبار التكامل المشترك لجوهانسن، اللذين أظهرا استقرار المتغيرات ووجود علاقة طويلة الأجل بينها.

أظهرت نتائج نموذج المربعات الثانية (2SLS)أن التنويع الاقتصادي كان له تأثير إيجابي معنوي على التوظيف، لكنه لم يكن ذا تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، كما أن مساهمته في تحسين سوق العمل كانت محدودة. خلصت الدراسة إلى ضرورة ربط سياسات التنويع الاقتصادي بأهداف واضحة للتوظيف، وتعزيز دور القطاع الصناعي، إلى جانب اقتراح إنشاء مجلس وطني مختص بوضع وتنفيذ سياسات التنويع الاقتصاديفينيجيريا.

- **دراسة (Lamri، 2025):**تهدف هذه المقالة إلى دراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020.وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

حيث تبين أن كل من القيمة المضافة للقطاع الصناعي (AVI) والخدماتي (AVS) تؤثران إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي (AVA) كان لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وذلك على الرغم من محاولات الجزائر المتعددة لتنشيط هذا القطاع من خلال تبني عدة سياسات واستراتيجيات.

**المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات السابقة و الإضافة العلمية**

**الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة**

في هذا الجزء سنقدم ملخص يعرض لنا أهم ما جاءت به الدراسات السابقة

**أولا : ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية**

| الاسم الباحث | العنوان | العينة | المنهج ولنموذج | النتائج |
|---|---|---|---|---|
| **(آمنة., الدكتورة بن حدو، 2021)** | اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية(أطروحة دكتوراه) | الجزائر خلال فترة (2000-2017) | نموذج (Panel ARDL) | وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط ومحددات التنويع الاقتصادي غير النفطي |
| **(بن عبد العزيز, سمير, طاهري, & العيد.، 2024)** | أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021. | الجزائر خلال فترة (1990-2021) | نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام برنامج EViews. | درجةالتنويع الاقتصادي في الجزائر لا تزال ضعيفة، رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة في هذا المجال.وأظهرت النتائج كذلك وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع التجاري على النمو الاقتصادي، في حين سجل قطاع الخدمات أثرًا سلبيًا في هذا السياق. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **(نصيرة، 2024)** | قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي للفترة (1980-2021) -الجزائر كنموذج- | الجزائر خلال فترة (1980-2021) | النموذج القياسي (ARDL) | النتائج تشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لقطاعي الصناعة والخدمات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما لا يُظهر القطاع الزراعي تأثيرًا معنويًا على النمو في نفس المدى. |
| **(رملاوي, عبد القادر, بشرول, & فيصل، 2024)** | أثر التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) | الجزائر خلال الفترة (2000-2022) | النموذج القياسي (ARDL) | وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مع عودة الصادرات غير النفطية للتوازن خلال 3.18 سنة. وسُجل تأثير إيجابي ضعيف للقطاع الزراعي، دون تأثير معنوي للقطاع الصناعي في الأجل الطويل. |
| **(معيفي, ضياء الدين, حفيظ, & عبد الحميد.، 2024)** | أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة: 2000-2021 | الجزائر خلال الفترة (2000-2021) | (Panel Data Models) (Random Effects Model) | تبين النتائج إلى أن التنويع الاقتصادي يسهم بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، خصوصًا في الدول التي نجحت في تقليل اعتمادها على قطاع المحروقات. |
| **(ابراهيمي, بن سالم, زناقي, & سيداحمد، 2025)** | دراسة اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة – Ardl- | الجزائر خلال الفترة (1995-2022) | النموذج القياسي (ARDL) | جود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والنمو، حيث يساهم التنويع، خاصة في القطاعات غير النفطية، في دعم النمو الاقتصادي. |
| **(أوريسي,** | ثنائية الاستثمار والتصدير ودورها في | الجزائر خلال | النموذج | وجود تأثير إيجابي لكلٍ من |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الدكتورة سهام، (2025)** | تحقيق التنويع االقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000_2021 (أطروحة دكتوراه) | الفترة (2000-2021) | القياسي (ARDL) | الاستثمار والتصدير على الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إثبات تأثيرٍ معنويٍ لهذين المتغيرين في عملية تحقيق التنويع الاقتصادي. |

**المصدر:**من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

**ثانيا: ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية**

| الاسم الباحث | العنوان | العينة | المنهج و النموذج | النتائج |
|---|---|---|---|---|
| Belhia&Mahcene (2019) | Empirical Investigation of the Impact of Diversification non-hydrocarbon exports on Economic Growth: Evidence from Algeria. | الجزائر خلال فترة (1980-2016) | نموذج Pesaran et al. ARDL - | أظهرت النتائج ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية وعلاقة سلبية مع النموالاقتصادي بسبب اعتماد الريع. |
| Belhia (2021) | Economic diversification in Algeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model. | الجزائر خلال فترة (1970-2017) | نموذج Bounds Test ARDL - | بينت الدراسة البحثية علاقة سلبية بين ضعف التنويع والنمو الاقتصادي، بسبب الاعتماد على أنشطة محدودة. |
| Maliki et al. (2021) | Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing. | الجزائر خلال الفترة (1980-2015) | منهج تجريبي ARDLومؤشر HHI | أوضحت النتائج علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ؛ التنويع الضعيف يخفض النمو، و كذا هيمنة قطاع المحروقات. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Djellit(2022) | The Impact of Economic Diversification on Economic Growth: Econometric Study Using Panel Data Model on the Arab Countries from 1999 to 2020. | 6 دول عربية خلال الفترة (1999–2020) (Panel) | Panel Data –التأثيرات الثابتة + التكامل المشترك | أظهرت النتائج وجودتأثير إيجابي للتنويع الاقتصادي ، قطاع الخدمات أقوى، كما بينت الدراسة غياب علاقة طويلة الأجل. |
| (Mosbahi, R., &Hafid, I. , 2024) | The Role of Foreign Direct Investment in Supporting Economic Diversification in Algeria and Southeast Asian Countries (Malaysia, Singapore and Indonesia): Empirical study using Panel Data Models for the Period (2000-2019). | الجزائر ودول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، إندونيسيا، وسنغافورة) خلال الفترة الممتدة من (2000-2019) | نماذج بيانات بانل + اختبارات التكامل المشترك (Pedroni& Kao) | أظهرت النتائج وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات؛ علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي، وعلاقة سلبية مع التضخم. |
| (Kourtel, N., Kheddache, F., & Alfiky, M. S., 2024) | A standard study on the impact of economic diversification on the economic growth rate in Algeria using the ARDL model for the period 1990-2021. | الجزائر خلال الفترة (1990–2021). | منهج تجريبي ARDL | أظهرت النتائج وجود أثر سلبي للتنويع الاقتصادي على النمو في الأجل القصير، واستمرار تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية بسبب غياب قطاعات إنتاجية تولد قيمة مضافة |
| Djanane&Hireche (2024) | An Analytical Overview of the Current Status of Economic Diversification in Algeria and Pathways for its Activation. | الجزائر (تحليل نوعي) | تحليل وصفي واستنتاجي | كشفت النتائج استمرار الاقتصاد الريعي، ضعف دور القطاع الخاص، إمكانيات كبيرة غير مستغلة. |
| Olisemeka&Ezenekwe (2025) | Impact of economic diversification on employment and | نجيريا خلال الفترة (1970–2022) | 2SLS + ADF + | أظهرت النتائج تأثير إيجابي على التوظيف، تأثير غير معنوي على |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | economic growth in Nigeria. | | Johansen | النمو، و دور صناعي محدود. |
| Lamri (2025) | Post-oil economic diversification strategies in Algeria: Econometric study | الجزائر خلال الفترة (1990-2020) | منهج تجريبي ARDL | أظهرت النتائج أن كل من AVIو AVSأثّرا إيجابيًا على GDP، بينما AVA أثّرت سلبًا رغم السياسات الداعمة. |

**المصدر:**من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

**الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

بعد مراجعة الدراسات السابقة، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، التي تناولت إشكالية التنويع الاقتصادي في دول مختلفة، تمكنا من تحديد المراجع العلمية الملائمة لدعم الإطار النظري للدراسة، بالإضافة إلى الاستفادة منها في اختيار المتغيرات المناسبة للتحليل القياسي.

كما تبين لنا ان دراستنا هي مكمله دراساتالسابقة،إلا أنه تختلف عنها في مجموعه من النقاط التالية:

☑ تميزت دراستنا الحالية من حيث الجانب النظري للبحث فقد تطرقنا إلى مفاهيم الأساسية والمتمثلة في : التعاريف، مؤشرات القياس ،التنويع الاقتصادي على اختلاف معظم الدراسات السابقة التي ركزت على الجانب التطبيقي أكثر.

☑ في دراستنا الحالية نستخدم نموذج قياسي لدراسةالظاهرةالاقتصادية وهذا للفترةالممتدة من سنه 1996 إلى غايه سنه 2024، لأن معظم الأبحاث السابقة توقفت قبل سنه 2022 ، بالإضافةإلى ذلك سندرج متغيرات

اقتصاديه في النموذج وهي الايرادات غير النفطية ومؤشرات قياس الاداء الاقتصادي، كما تم إضافة متغير جديد و هو المتغير التفاعلي بين التنويع الاقتصادي والإيرادات غير النفطية و الذي يُستخدم لاختبار ما إذا كان تأثير التنويع على النمو الاقتصادي يزداد أو ينخفض في ظل مستويات مختلفة من الإيرادات غير النفطية.

# الفصل الثاني

# دراسة تحليلية وقياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال (1996-2024)

**تمهيد**

تناولنا في الفصل الأول أهم المفاهيم العامة المرتبطة بالتنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي، مع الإستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية، والتي ساعدت في تحديد الإشكالية محل الدراسة. أما في هذا الفصل، فنسعى إلى تقديم دراسة تحليلية وقياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي، من خلال بناء نموذج يختبر طبيعة العلاقة بين هاذين المتغيرين خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2025، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تم تحديدها إستنادًا إلى الأسس النظرية والدراسات السابقة.

ولتحقيق هذا الهدف، إرتأينا التطرق إلى المحورين التاليين:

- المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة.
- المبحث الثاني:خطوات تقدير نموذج قياسي لقياس أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر

## المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة تحليلية وصفية للمتغيرات التي أجرينا عليها دراستنا وهي التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي وبناء نموذج الدراسة.

### المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الإقتصادي بالجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي بالجزائر، سنقسمه إلى فرعين: الفرع الأول يختص بدراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الإقتصادي في الجزائر، أما الفرع الثاني يختص بدراسة تحليلية وصفية للنمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة 1996 إلى غاية 2025.

#### الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الإقتصادي في الجزائر

نوضح في هذا الجزء تطور مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996-2024، المقياس بمعامل هيرشمان _هيرفندال للتنويع الإقتصادي.

**الشكل رقم (02-01): يوضح تطور مؤشر تركز الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1996-2024**

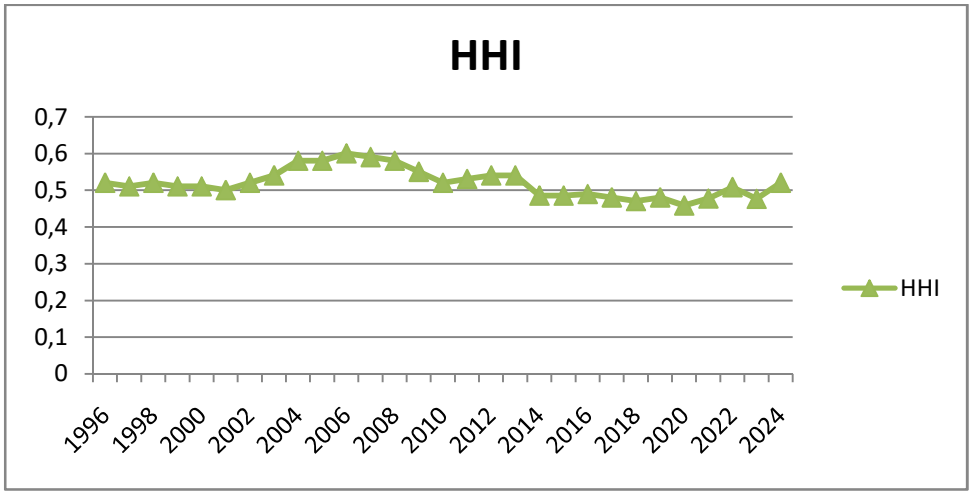


**المصدر:** من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات أونا كتاد

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معامل هيرشمان _هيرفندال للتنويع الإقتصادي في الجزائر غير مستقر حيث يتزايد ويتناقص بمعدلات متفاوتة حيث حقق ذروته سنة 2006 بمعدل 0,6% وهذا يشير إلى تنوع اقتصادي أقل هذا راجع إلى تغيرات في توزيع النشاط الإقتصادي بين القطاعات، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل مختلفة مثل تغيرات في السياسات الإقتصادية أو تحولات في الإقتصاد العالمي، وأدنى معدلاته سنة 2018 ب0,47% وذلك يشير إلى تنوع إقتصادي أكبر.

**الشكل رقم (02-02): يوضح تطور الإيرادات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1996-2024**

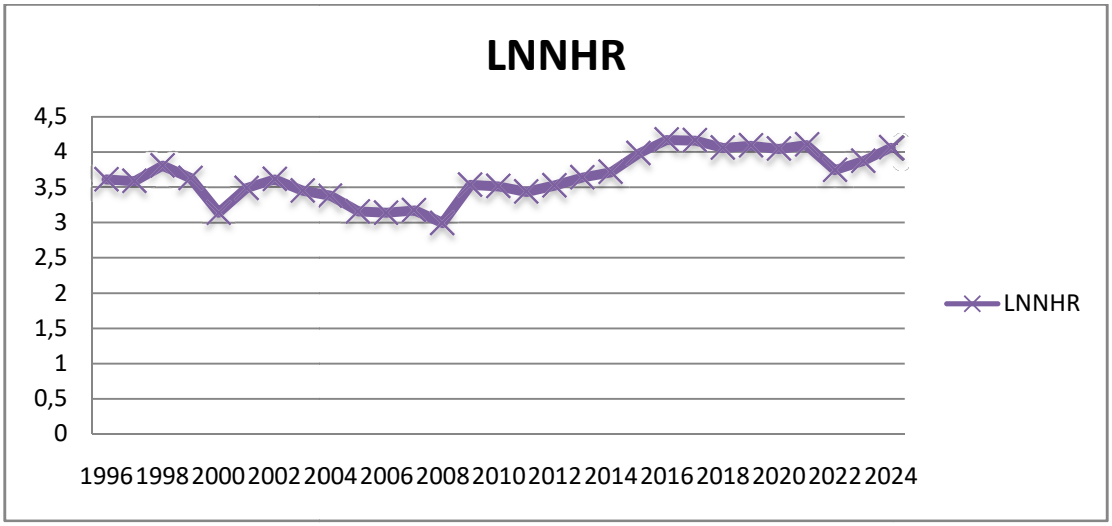


**المصدر:** من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر

بناءً على المنحنى أعلاه ، يُظهر تطور الإيرادات غير النفطية في الجزائر علاقة عكسية واضحة مع أسعار المحروقات. ففي فترة الوفرة المالية حتى عام 2014، تراجعت نسبة مساهمة هذه الإيرادات في الميزانية بشكل كبير، حيث هبطت من مستوى **45%** عام 1998 إلى أدنى مستوياتها عند **20%** عام 2008؛ وذلك لأن إيرادات النفط الهائلة قلّصت من حصة الجباية العادية. لكن بعد إنهيار أسعار النفط عام 2014، حدث تحول جذري، حيث أجبرت الصدمة النفطية الدولة على تعزيز سياساتها الضريبية، مما أدى إلى قفزة تاريخية في حصة الإيرادات غير النفطية لتبلغ ذروتها عند **64.7%**، وهو ما يعكس تحولاً هيكلياً نحو الإعتماد على الموارد المالية الداخلية.

الشكل رقم (02-03): يوضح تطور الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1996-2024

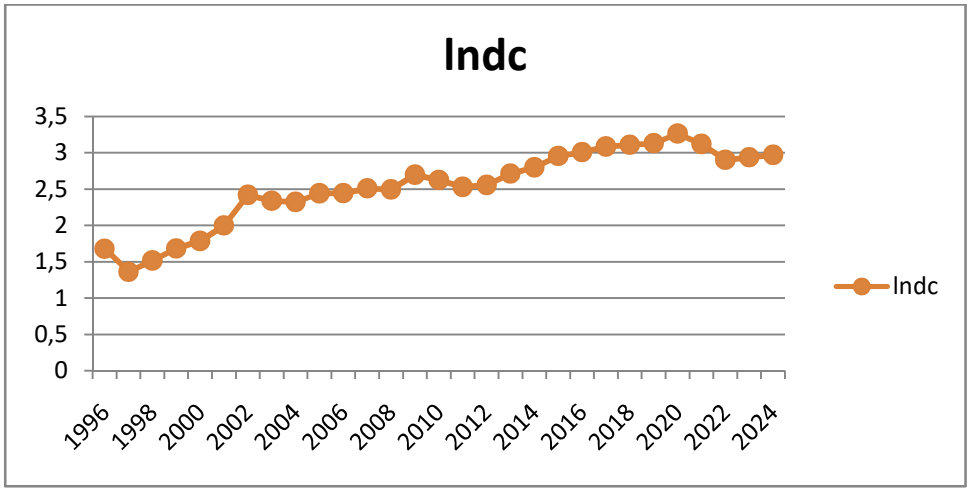


**المصدر:** من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

يُظهر تطور الإئتمان المحلي للقطاع الخاص قفزة هائلة، حيث إرتفع من مستوى % 5.36 تقريباً في عام 1996 ليصل إلى ذروة تاريخية عند 26.65 %حوالي عام 2021، مما يعكس سياسات التوسع في تمويل الإستثمار الخاص. لكن تبع هذا النمو الكبير تصحيح حاد وفوري، ليهبط المؤشر إلى 18.23% في العام التالي مباشرة، قبل أن يستقر عند حوالي 19.5% في 2024، وهو ما يشير إلى نهاية مرحلة التوسع الإئتماني وبداية فترة من الحذر وتشديد السياسة النقدية.

**الفرع الثاني:دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الإقتصادي في الجزائر**

الشكل رقم (02-04):يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024

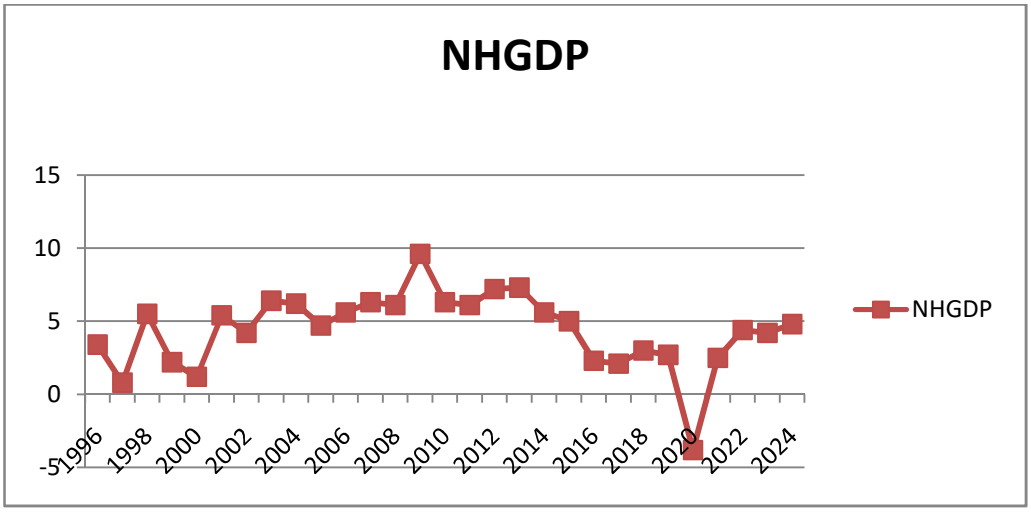


**المصدر:** من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي

يُظهر تحليل البيانات أن الإقتصاد غير النفطي مرّ بتقلبات واضحة في آواخر التسعينيات بالجزائر، حيث تأرجح النمو بين 0.8%عام 1997 و5.5% في 1998. بعد ذلك، بدأت مرحلة من النمو القوي والمستدام، بلغت ذروتها الإستثنائية بنسبة 9.6% عام 2009، مدفوعة بالإنفاق العام. إلا أن هذا الزخم تراجع بشكل كبير بعد 2014، حيث إنخفض النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى مستويات متواضعة مثل 2.1% عام 2017. ووصل هذا التباطؤ إلى أسوأ مراحله مع الإنكماش التاريخي بنسبة -3.8% عام 2020 بسبب جائحة كورونا، ليعود الإقتصاد بعدها إلى مسار التعافي القوي مسجلاً نمواً بنسبة 4.4% عام 2022 و 4.8% في 2024.

## المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

**الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة**

بعد تحديد متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024 سنقوم بتقدير النموذج الأمثل والتحليل الإقتصادي لمعلماته.

◀ **صياغة النموذج القياسي:** بعد تحديد متغيرات الدراسة والإشارة للمتغير التابع:NHGDP والمتغيرات المتبقية متغيرات مفسرة، نقوم ببناء النموذج بالشكل التالي:

وعلى ضوء العينة المستخدمة يتم إعادة صياغة النموذج السابق وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{LN_NHGDP_{(t)}} = \boldsymbol{\beta_{(0i)}} + +\boldsymbol{\beta_{(1)}HHI_{(it)}} + \boldsymbol{\beta_{(2)}LNNHR_{(it)}} + \boldsymbol{\beta_{(3)}LNNHR_HHI_{(it)}} + \boldsymbol{\beta_{(4)}LNDC_{(it)}} + \mu_{(t)}$$

**حيث أن:**

- t: تعبر عن الزمن.
- $B_0$، ..... ،$B_2$ : معلمات النموذج.
- $\mu_i$ : حد الخطأ.

والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

**الجدول رقم (02-01):المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية**

| المتغيرات | نوع المتغير | رمزه | تم قياسه ب | مصدر البيانات |
|---|---|---|---|---|
| النمو الإقتصادي | تابع | NHGDP | الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات | ONS (2025) Bank of Algeria(2024) |
| مؤشرتركز الصادرات | مستقل | HHI | مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتركيز الصادرات(يعكس التنويع، حيث ارتفاعه يعني تركزاً أقل في التنويع) | Unctad(2025) |
| الايرادات غير النفطية | مستقل | NHR | حصة الايرادات فير النفطية %من إجمالي الايرادات العامة | Bank of Algeria (2024) ONS (2025) |
| متغير تفاعلي | مستقل | NHR*HHI | يمثل حاصل ضرب LNNHRو HHI | World Bank (2025) |
| القروض الموجهة للقطاع الخاص | مستقل | DC | الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص% منالناتج المحلي الإجمالي | World Bank (2025) |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالإعتماد على نموذج الدراسة.

**الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة**

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الأدبيات النظرية، وقدمت جمع البيانات من البنك الدولي وإنكتاد .

وفيما يلي شرح مختصر من متغيرات المستخدمة:

- **الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (GDPHO):**

يُعد هذا المتغير هو المتغير التابع الرئيس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تم إحتسابه بالإعتماد على بيانات موثوقة تم الحصول عليها من قواعد بيانات كل من بنك الجزائر، وبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وقد تم حسابه من خلال طرح الناتج المحلي الإجمالي النفطي من الناتج المحلي الإجمالي الكلي. إذ يعكس بصورة أدق أداء قطاعات الإقتصاد غير المعتمدة على النفط. كما يسمح بتقييم مدى وجود أنشطة إقتصادية متنوعة وقادرة على تجاوز تقلبات أسعار النفط، مما يعزز من إمكانية تحقيق نمو إقتصادي مستدام.

- **مؤشر تركّز الصادرات:(HHI)**

يمثل هذا المؤشر درجة الإعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية، ويُحسب بإستخدام مؤشرHerfindahl-HirschmanIndex الذي يُستعمل لقياس تركّز السوق أو الصادرات. تتراوح قيمته بين 0 و1، حيث تشير القيم القريبة من 1 إلى تركّز مرتفع (أي الإعتماد على عدد قليل من السلع التصديرية)، بينما تدل القيم المنخفضة على تنويع في الصادرات. يُعد هذا المؤشر أداة مهمة لفهم مدى قابلية الإقتصاد للتعرض للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية، وخاصة في الدول الريعية مثل الجزائر.

- **الإيرادات غير النفطية (LNNHR):**

يمثل هذا المتغير الإيرادات الحكومية المتأتية من مصادر غير نفطية، مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم، والمداخيل العادية للدولة. وقد تم تحويله إلى اللوغاريتم الطبيعي لغايات النمذجة الإقتصادية وتحقيق الإستقرار في التباين. يُستخدم هذا المؤشر كمقياس لمدى تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة، وتخفيف الإعتماد على العائدات النفطية، وبالتالي تقوية قدرة الدولة على مقاومة تقلبات أسواق الطاقة.

- **المتغير التفاعلي بين الإيرادات غير النفطية وتركيز الصادرات (LNNHR_HHI):**

يمثل هذا المتغير حاصل ضرب متغيري LNNHR وHHI، ويهدف إلى إختبار ما إذا كانت فعالية الإيرادات غير النفطية في دعم النمو الإقتصادي تختلف تبعًا لدرجة تركّز الصادرات. بمعنى آخر، يفحص هذا المتغير التفاعل المحتمل بين تنويع الإيرادات وتركيز الصادرات، وهل يؤدي إرتفاع الإيرادات غير النفطية إلى التخفيف من الأثر السلبي لتركيز الصادرات على النمو الإقتصادي. يكتسي هذا المتغير أهمية خاصة في تحليل الديناميكيات المشتركة بين بنية الصادرات وهيكل الإيرادات العامة.

- **الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص:(LNDC)**

يقيس هذا المتغير حجم التمويل الذي تمنحه المؤسسات المالية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تحويله إلى اللوغاريتم الطبيعي لأغراض التقدير القياسي. يعتبر هذا المؤشر مقياسًا لمدى تطور النظام المالي وفعاليته في تعبئة الموارد نحو الإستثمار المنتج، خاصة في القطاعات غير النفطية. فإرتفاع هذا المؤشر يشير إلى قدرة أكبر للإقتصاد على تمويل الأنشطة الإقتصادية المستدامة وتحفيز النمو خارج قطاع المحروقات.

## المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بالجزائر

لدراسة أثر محددات التنويع الإقتصادي على النمو بالجزائر إعتمدنا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2024 مجموعة من المتغيرات الإقتصادية، وهذا بإستخدام نموذجARDL لتحديد الأثر على المدى القصير والطويل ويعد هذا النموذج الأنسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات.

### المطلب الأول: إختبار جدر الوحدة Unit Root

قبل إجراء الدراسة القياسية أثر محددات التنويع الإقتصادي على النمو بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى غاية 2024 يتوجب علينا أولا دراسة إستقرارية المتغيرات ومن ثم تقدير النموذج RDL.

وتعد إختبارات حدر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الإحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد إختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سنستخدم إختبار KPSS وهذا نظرا لكون الإختبار أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبالتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية:

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان وهي عكس فرضيات إختبار ADF:

- $H_0$: السلسلة الزمنية لا تحتوي على جدر الوحدة أي سلسلة مستقرة.
- $H_1$: السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة.

الفرع الأول: دراسة إستقراريه المتغيرات عند المستوى

الجدول رقم (02-02): نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند المستوى

| المتغير | النموذج | LM-Stat. | القيمةالحرجة عند 5% |
|---|---|---|---|
| LN_NHGDP | withIntercept | 0.20 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.19 | 0.14 |
| HHI | withIntercept | 0.32 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.13 | 0.14 |
| LNNHR | withIntercept | 0.61 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.17 | 0. 14 |
| LNNHR_HHI | withIntercept | 0.54 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.05 | 0.14 |
| LNDC | withIntercept | 0.73 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.16 | 0.14 |

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج إختبار للإستقرارية عند المستوى، والذي أظهر لنا أن المتغيرات LN_NHGDP، LNNHR، LNNHR_HHI وLNDC غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة LM-Stat. أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، في حين مؤشر تركز الصادرات HHI إستقر عند المستوى.

**الفرع الثاني: دراسة إستقراريه المتغيرات عند الفرق الأول**

بما أن السلاسل الزمنية لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لإختبار جدر الوحدة عند الفرق الأول.

**الجدول رقم (02-03): نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند المستوى**

| المتغير | النموذج | LM-Stat. | القيمة الحرجة عند 5% |
|---|---|---|---|
| LN_NHGDP | withIntercept | 0.09 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.09 | 0.14 |
| LNNHR | withIntercept | 0.15 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.08 | 0. 14 |
| LNNHR_HHI | withIntercept | 0.13 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.06 | 0.14 |
| LNDC | withIntercept | 0.16 | 0.46 |
| | withIntercept and trend | 0.06 | 0.14 |

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار KPSS للإستقرارية عند الفرق الأول، والذي أظهر لنا أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول هذا لأن قيمة LM-Stat. أصغر من القيمة الحرجة عند 5%.

**المطلب الثاني: تطبيق منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL**

للتوصل إلى أفضل النتائج لتفسير طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الإقتصادي وأهم محددات التنويع الإقتصادي لدولة الجزائر، سيتم تقدير نموذج ARDL لأنها تمزج بين المتغيرات المستقرة عند المستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1)، فهي تتوافق مع طبيعة إستقرارية متغيراتها من ناحية وتتماشى مع هدف دراستنا في

معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بين النمو الإقتصادي والتنويع الإقتصادي على المدى القصير أو المدى الطويل أو كلامها معا.

**الفرع الأول: التعريف بنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**

قد ركز التحليل القياسي في العديد من الأبحاث النظرية والدراسات التجريبية على البحث في العلاقات الطويلة الأجل عند الإختلاف في الإتجاه فقد وجد نموذج (PESARAN, M. Hashem, ARDL(1997 ، نموذج حدود الإرتباط الذاتي المتباطئ الموزع الذي طوره (Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J, 2001) وآخرون هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها I(1) ويمكن تطبيقه بغض النظر عن إذا كانت السلاسل مستقرة من الدرجة الصفر أو متكاملة من الدرجة الأولى، وقد لاحظ كل من Kremers وآخرون أنه في حالة صغر العينة من الصعب وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة ففي هذه الحالة يلعب دور مهم في نمذجة السلسلة غير المستقرة.

**الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL**

بداية نقوم بتقدير معلمات النموذج في المدى القصير وتحديد درجة إبطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول رقم (02-04): يوضح نتائج تقدير ARDL في المدى القصير

| Dependent Variable: LN_NHGDP/Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0)<br>AdjR-sq= 0.69/DW=2.140231/Prob(F-statistic)=(0.000) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| LN_NHGDP(-1) | -0.444431 | 0.181724 | -2.445635 | 0.0256** |
| HHI | -56.01983 | 28.67803 | -1.953406 | 0.0674*** |
| HHI(-1) | -64.31453 | 29.82320 | -2.156527 | 0.0457** |
| LNNHR | -9.072846 | 4.257956 | -2.130799 | 0.0480** |
| LNNHR(-1) | -11.29318 | 4.483230 | -2.518984 | 0.0221** |
| LNNHR_HHI | 18.66910 | 8.097260 | 2.305607 | 0.0340** |
| LNNHR_HHI(-1) | 20.27616 | 8.726142 | 2.323611 | 0.0328** |
| LNDC | 1.264358 | 0.243560 | 5.191164 | 0.0001* |
| C | 62.19089 | 16.35447 | 3.802685 | 0.0014* |

*،**،*** عند مستوى معنوية إحصائية 1% ،5% ،10% .

**المصدر:** من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائيE-view 09 .

يشير الجدول أعلاه نتائج التقدير بالمدى القصير حيث يظهر لنا إحتمال فيشر ب 0.000 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: الإيرادات غير النفطية، مؤشر تركز الصادرات، مؤشر تفاعلي بين التنويع والإيرادات غير النفطية، القطاع الخاص على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الإقتصادي ب 0.69% ، كما أن إحتمال كل المتغيرات أقل من مستوى معنوية إحصائية 1% ،5% ،10% حيث إرتبط مؤشر HHI تركز الصادرات وNHR الإيرادات غير النفطية المؤخرة بسنة واحدة بعلاقة

عكسية مع النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في حين أن المؤشر التفاعلي NHR_HHI والقطاع الخاص DC إرتبطا إيجابيا مع النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات .

كمايبين الشكل رقم (02-05) **الموالي** ، مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك عبر تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Akaike Information Criteria)، وبالتالي يتضح أن النموذج ARDL (1,1,1,1,1,0) هو النموذج الأمثل ويأخذ أقل قيمة حسب إحصائية (AIC).

**الشكل رقم (02-05):**نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى

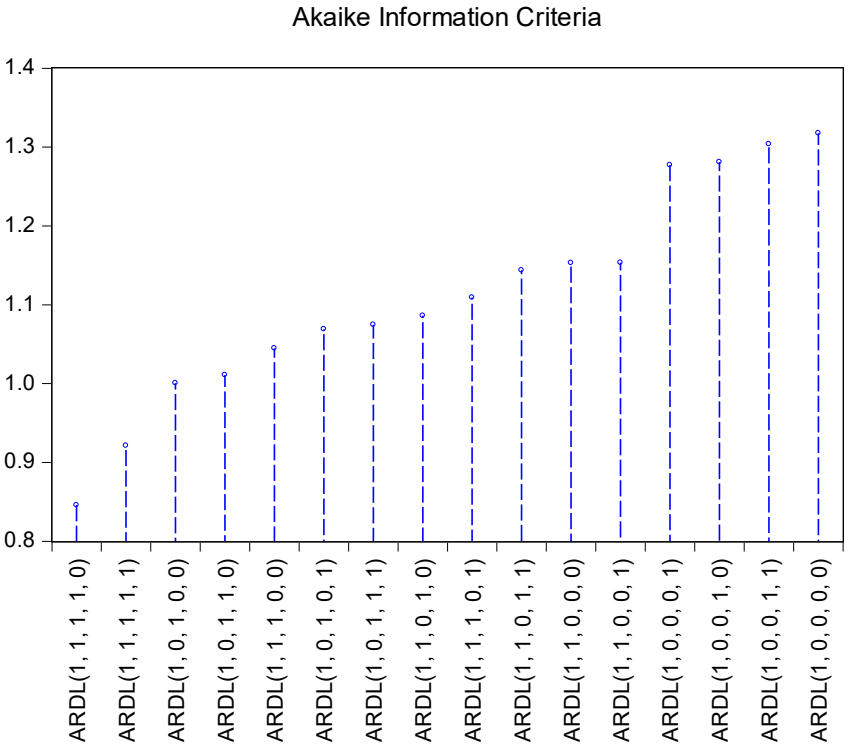


الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test Results)

الهدف من إستخدام إختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالإعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبيانه من خلال الجدول التالي بحيث:

- ✓ $H^0$: عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة.
- ✓ $H^1$: وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

**الجدول رقم(02-05):**نتائج إختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

| ARDL Bounds Test | | |
|---|---|---|
| test statistic | value | K |
| F-statistic | 9.431813 | 4 |
| **Critical Value Bounds** | | |
| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
| 10% | 2.45 | 3.52 |
| 5% | 2.86 | 4.01 |
| 2.5% | 3.25 | 4.49 |
| 1% | 3.74 | 5.06 |

**المصدر:** من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائيE-view 09 .

بعد إجراء إختبار (**Bounds test**) للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تشير النتائج المبينة في الجدول **رقم(02-05)**، أن إحصائية F المحسوبة (F=9.431813 ) للنموذج أكبر من القيم العظمى والدنيا عند القيم الحرجة 1 %، 2.5 %،5 %و10%. بالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل

مشترك في المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ومحددات التنويع الإقتصادي خلال فترة الدراسة (1996 إلى 2024).

## الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، سنقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل والتي تشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهي موضحة في الجدول رقم (02-06).

**الجدول رقم (02-06):** نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

| CointegratingForm | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(HHI) | -56.019829 | 28.678026 | -1.953406 | 0.0674*** |
| D(LNNHR) | -9.072846 | 4.257956 | -2.130799 | 0.0480** |
| D(LNNHR_HHI) | 18.669097 | 8.097260 | 2.305607 | 0.0340** |
| D(LNDC) | 1.264358 | 0.243560 | 5.191164 | 0.0001* |
| CointEq(-1) | -1.444431 | 0.181724 | -7.948483 | 0.0000* |
| Cointeq = LN_NHGDP - (-83.3092*HHI -14.0997*LNNHR + 26.9624 | | | | |
| *LNNHR_HHI + 0.8753*LNDC + 43.0556 ) | | | | |
| **Long Run Coefficients** | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| HHI | -83.309195 | 18.843676 | -4.421069 | 0.0004* |
| LNNHR | -14.099691 | 2.862427 | -4.925783 | 0.0001* |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| LNNHR_HHI | 26.962357 | 5.723562 | 4.710766 | 0.0002* |
| LNDC | 0.875333 | 0.127160 | 6.883718 | 0.0000* |
| C | 43.055638 | 9.474977 | 4.544142 | 0.0003* |

*،**،*** عند مستوى معنوية احصائية 1% ،5% ،10% .

**المصدر:** من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائيE-view 09 .

**الفرع الخامس: إختبار صلاحية النموذج**

قبل إعتماد على النموذج (ARDL) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال الإختبارات التالية:

**أولا: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

إختبار التوزيع الطبيعي TestNormality لبواقي ما يعرف بإختبار Jarque&Bera 1987,

**تظهر نتائج هذا الإختبار في الشكل الموالي:**

**الشكل رقم(02-06):**نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

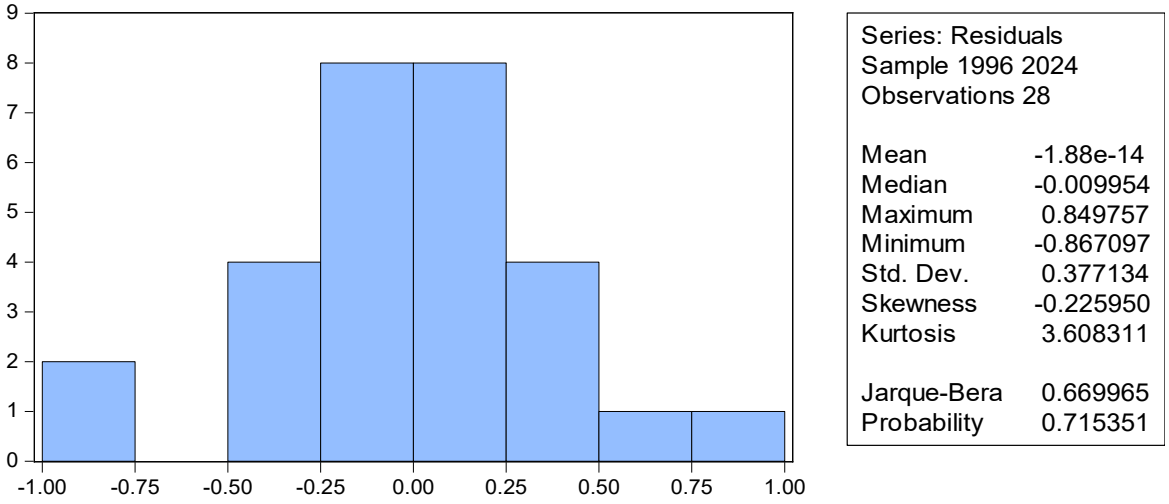


**المصدر:** من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائيE-view 09 .

يلاحظ من خلال الشكل رقم(02-06)، أن القيمة الإحتمالية لإحصائية جاك بيرا Bera-Jarque(Prob=0.71) أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص أن البواقي معادلة الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرضية البديلة.

**ثانيا: إختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي**

الجدول الموالي يوضح نتائج إختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

**الجدول رقم (02-07): نتائج إختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.795782 | Prob. F(1,19) | 0.1930 |
| Obs*R-squared | 3.497518 | Prob. Chi-Square(1) | 0.1740 |

**المصدر:** من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

تشير نتائج (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن القيمة الإحتمالية (Prob. F(1,19 = 0.1930 كبر من مستوى المعنوية 5 % ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

**ثالثا: إختبار الإرتباط الذاتي التسلسلي**

**الجدول رقم (02-08): نتائج إختبار الإرتباط الذاتي**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.593328 | Prob. F(1,16) | 0.4524 |
| Obs*R-squared | 0.929682 | Prob. Chi-Square(1) | 0.3349 |

**المصدر:** من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

أظهرت نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة إحتمالية Prob. F(1,16)= 0.4524 أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي (التسلسلي) بين الأخطاء العشوائية، أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي.

**الفرع السادس: إختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CusumandCusumsq)**

يهدف إختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ومعرفة مدى إستقرار وإنسجام معاملات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير. ولتحقيق ذلك يتم إستخدام إختبارين هما: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ).

**الشكل رقم (02-07): إختبار الإستقرار الهيكلي**

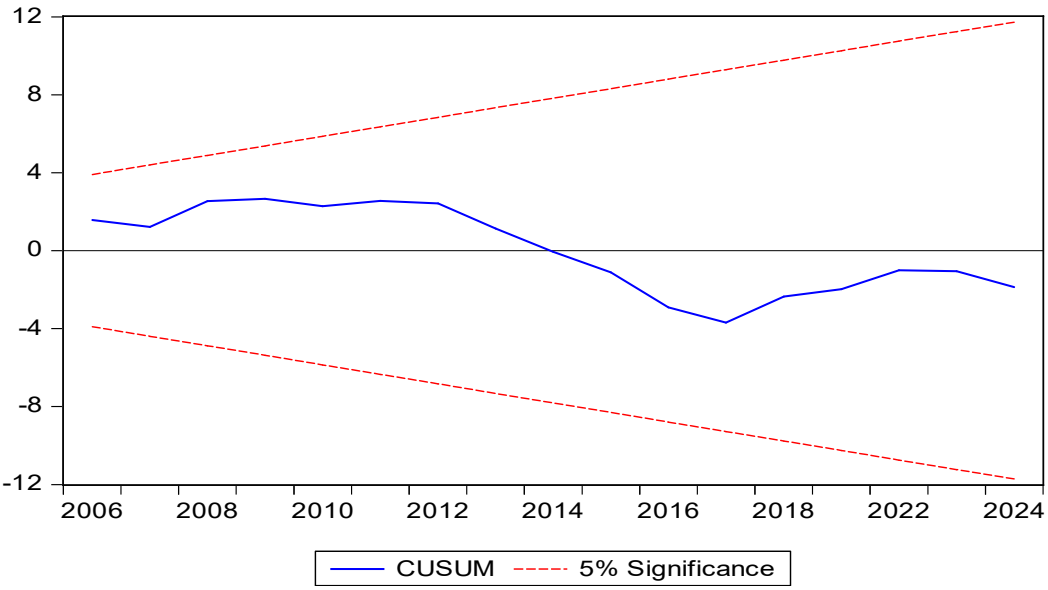

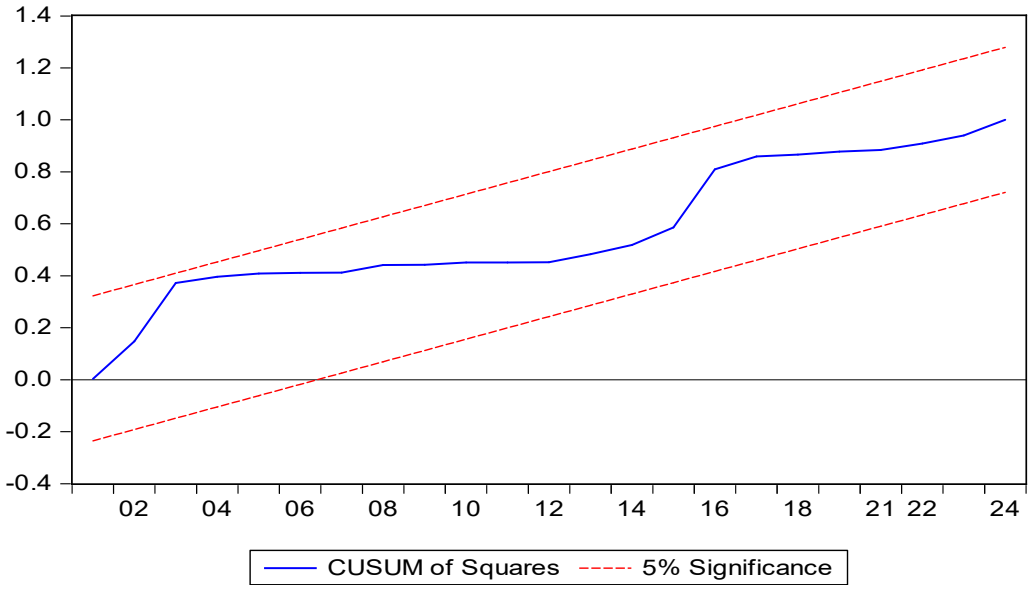


**المصدر:** من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائيE-view 09 .

يبين لنا من الشكل أعلاه أن إحصائية إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

**الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة**

- مؤشر (HHI): والذي يعبر عن تركز الصادرات عن عدد محدود من المنتجات، أين بلغ المعامل 83.30- وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% وبإشارة سالبة ، هذا هو أحد أهم النتائج، حيث تؤدي زيادة تركز الصادرات(أي عدم التنويع) في الأجل الطويل بنسبة 1%إلى إنخفاض كبير جداً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 83.30%-. هذه النتيجة تؤكد أن الإعتماد المفرط على عدد قليل من الصادرات يعيق نمو وتطور القطاعات غير النفطية على المدى الطويل .يعود ذلك إلى أن هذا التركز يزيد من هشاشة الإقتصاد أمام الصدمات الخارجية ويقلل من حوافز الإستثمار في قطاعات جديدة،

مما يكرس تبعية الإقتصاد للموارد الطبيعية .هذه النتيجة تدعم بقوة الحجج الإقتصادية التي تؤكد أن التنويع الإقتصادي ضروري لتحقيق النمو المستدام وتجنب مخاطر الاعتماد على قطاع واحد، خاصة في الإقتصادات الريعية.

- **متغير LNNHR**: والذي يعبر عن الإيرادات غير النفطية، أين بلغ المعامل 14.09- وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1 % وبإشارة سالبة في الأجل الطويل، حيث تؤدي زيادة بنسبة 1% في الإيرادات غير النفطية إلى إنخفاض بنسبة 14.09% في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .قد تشير هذه النتيجة إلى أن هذه الإيرادات لا يتم توظيفها بفعالية لتعزيز النمو، أو يعكس هذا غياب إستراتيجية واضحة لتوظيف هذه الإيرادات في قطاعات منتجة تمنع تأثيرها الإيجابي المتوقع.
- متغير تفاعلي (LNNHR_HHI): والذي يعبر عن حاصل ضرب الإيرادات غير النفطية وتركز الصادرات ، أين بلغ المعامل 26.96 بإشارة موجبة وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1 %، هذا المعامل الإيجابي في الأجل الطويل يؤكد أن تأثير تركز الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتعدل بشكل إيجابي بوجود مستويات أعلى من الإيرادات غير النفطية. فكلما إرتفعت الإيرادات غير النفطية، خف التأثير السلبي لتركز الصادرات. هذا يشير إلى أن وجود قاعدة قوية ومتنامية من الإيرادات غير النفطية يمكن أن يقلل من الآثار الضارة لعدم تنويع الصادرات على المدى الطويل، من خلال توفير التمويل اللازم للإستثمارات في القطاعات المتنوعة .
- الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (LNDC) والذي يعبر عن القروض الموجة للقطاع الخاص للفترة الزمنية من سنة 1996 -2024 بإشارة موجبة وذو دلالة إحصائية عند 1% في المدى الطويل، حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1%في الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص إلى رفع النمو الإقتصادي بنسبة 0.87 %، وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية، حيث أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تساهم في تعزيز

الإستثمارات وتوسيع نطاق الأعمال، وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما يمكن أن تساهم القروض في تحفيز الإبتكار وتطوير الصناعات الجديدة مما يدعم نمو الإقتصاد وزيادة الدخل القومي ويحقق التنويع الإقتصادي.

**الخلاصة**

سعت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير مؤشرات التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة 1996 إلى غاية سنة 2024، ومن النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل هي:

- أظهرت لنا نتائج إختبار جذر الوحدة، أن هناك مزيج في درجة التكامل للمتغيرات بين ، هذا ما خولنا لإستعمال نموذج قياسي ARDL.
- ظهر لنا إحتمال فيشر ب 0.000 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: مؤشر تركّز الصادرات(**HHI**)، الإيرادات غير النفطية (**LNNHR**)، **المتغير** التفاعلي بين الإيرادات غير النفطية وتركيز الصادرات (**LNNHR_HHI**) **و**الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص(**LNDC**) على تفسير المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (**GDPHO**)، كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة 1.444431- وذو دلالة إحصائية عند 1% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ظهر لنا تأثير ايجابي معنوي على المدى القصير والطويل حيث إرتبط الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص(**LNDC**) **والمتغير** التفاعلي بين الإيرادات غير النفطية وتركيز الصادرات (**LNNHR_HHI**) بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية. في حين مؤشر تركّز الصادرات (**HHI**)، الإيرادات غير النفطية (**LNNHR**)، إرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الإقتصادي.

# خاتمة

# عامة

لم يعد التنويع الإقتصادي مجرد خيارٍ إستراتيجي، بل أصبح ضرورة حتمية للإقتصادات الحديثة الساعية لتحقيق إستقرار مستدام. فهو يمثل صمام الأمان ضد التقلبات الحادة في الأسواق العالمية، والسبيل للتحرر التدريجي من قيود الإعتماد على مورد أحادي. وذلك من خلال التنويع القاعدة الإنتاجية سواء في تعدد أنواع السلع والخدمات أو من خلال تنويع السلة الصادرات.

وفي حين أن العلاقة الإيجابية بين التنويع والنمو في السياق الجزائري قد حظيت بإهتمام بحثي، فإن فهم العوامل التي تُحفز أو تُعيق عملية التنويع ذاتها لا يزال يمثل فجوة معرفية. وهنا تكمن المساهمة الجوهرية لهذه الدراسة، حيث تسعى لتشخيص تلك المحددات بدقة. ولتحقيق هذا الهدف، يكرس الفصل الأول لبناء إطار مفاهيمي متين، من خلال مراجعة نقدية للأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت متغيري التنويع والنمو الإقتصادي.

أما الفصل الثاني الذي تضمن دراسة قياسية لإختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2024 والتي إستندت على جملة من المتغيرات التي تم تحديدها إنطلاقا من النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة.

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية بتأثير التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي توصلنا إلى النتائج التالية:

❖ **نتائج وإختبار صحة فرضيات الدراسة:**

إستنادا إلى إشكالية الدراسة والفرضيات المفسرة لها جاءت النتائج كما يلي:

- ظهرت لنا علاقة عكسية بين مؤشر تركز الصادرات عن عدد محدود من المنتجات والنمو الإقتصادي في الجزائر وذو دلالة إحصائية معنوية، وهذا ما يفسر أن الإعتماد المفرط على عدد قليل من الصادرات يعيق نمو وتطور القطاعات غير النفطية على المدى الطويل، ومنه **نقبل الفرضية الأولى** التي مفادها توجد علاقة

عكسية ذات دلالة إحصائية لمؤشر تركز الصادرات على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

- ظهرت لنا علاقة عكسية بين متغير الإيرادات غير النفطية والنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وهذا ما يفسر هذه الإيرادات لا يتم توظيفها بفعالية لتعزيز النمو، أو يعكس هذا غياب إستراتيجية واضحة لتوظيف هذه الإيرادات في قطاعات منتجة تمنع تأثيرها الإيجابي المتوقع.

ومنه **نرفض الفرضية الثانية** والتي مفادها يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الإيرادات غير النفطية على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

- ظهرت لنا علاقة طردية بين مؤشر التفاعلي والمتمثل في حاصل ضرب الإيرادات غير النفطية وتركز الصادرات مع النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر ما يفسر أن تأثير تركز الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتعدل بشكل إيجابي بوجود مستويات أعلى من الإيرادات غير النفطية، **ومنه نقبل** الفرضية التالية التي مفادها يوجد تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية للمؤشر التفاعلي على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- ظهرت لنا علاقة طردية بين مؤشر القروض الموجة للقطاع الخاص للفترة الزمنية من سنة 1996-2024 والنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر، وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية، حيث أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تساهم في تعزيز الإستثمارات وتوسيع نطاق الأعمال، وبالتالي زيادة الإنتاجية ومنه نقبل الفرضية التالية التي مفادها يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للمؤشر مؤشر القروض الموجة للقطاع الخاص على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

**توصيات الدراسة:**

من خلال النتائج المتوصل إليها لهذه الدراسة، تمكنا من إقتراح مجموعة من التوصيات:

- ✓ تسريع وتيرة الرقمنة لإنهاء البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ إنشاء مناطق إقتصادية خاصة موجهة للتصدير وذات خدمات لوجستية عالية.
- ✓ إصلاح السياسة الجبائي من خلال بناء نظام ضريبي فعال لا يثبط النمو الإقتصادي، مع ضمان توجيه الإيرادات غير النفطية نحو مشاريع إستثمارية منتجة لخلق حلقة نمو إيجابية.

# قائمة المصادر والمراجع

**باللغة العربية:**


- إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في الدول الريعية 2017.
- UNCTADمنظمة الأونكتاد2014تقرير التجارة والتنمية في البلدان النامية
- ابراهيمي ,بن سالم ,زناقي & ,سيداحمد2025دراسة اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة –Ardl –مجلة المالية و الاسواق 121313-331
- أحمد, أحمد محسن. (2011). إقتصاديات النمو والتنمية. عمان: دار الشروق.
- أسماء ,بلعما2020دور السياسة الضريبية في تحقيق الإقتصاد في الجزائرأدرارجامعة أحمد دراية
- آسيا, د.صافح، صادق وعامر عامر. مساهمة مستوى التنويع الإقتصادي في النمو الإقتصادي بالجزائر. تأليف الملتقى الدولي الأول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج الإقتصادي في الجزائر (المحرر). معسكر الجزائر.
- آمنة ,.الدكتورة بن حدو2021اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية)أطروحة دكتوراه(عين تموشنتجامعة بلحاج بوشعيب
- أوريسي ,الدكتورة سهام2025ثنائية الاستثمار والتصدير ودورها في تحقيق التنويع االقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة ) 2021_2000أطروحة دكتوراه(قالمةجامعة 8ماي 1945قالمة
- براهمي, عبد الحميد. (1998). النمو والتنمية الإقتصادية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن عبد العزيز ,سمير ,طاهري & ,العيد2024.أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة .2021-1990مجاميع المعرفة158-92141 ,
- حسين, ناجي. (2008). التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الإقتصادي الريعي إلى تنويع الإقتصاد. مجلة الإقتصاد والمجتمع ، 26.
- الخطيب, ممدوح عوض. (2010). التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي. الرياض السعودية: المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الدخيل, عبد العزيز محمـــد. (2012). التنمية الإقتصادية في اللملكة العربية السعودية. (دار الساقي، المحرر)

دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر2018مجلة اقتصاديات شمال افريقيا 149148

دومينيك سالفاتور،يوجين ديوليو2001مبادئ الاقتصادلبنانمقررات الجامعية شوم للنشر و التوزيع

رملاوي ,عبد القادر ,بشرول & ,فيصل2024أثر التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية -7292 114.

العربي, صندوق النقد. (2016). دور التنويع الإقتصادي في تعزيز النمو و الإستقرار الإقتصادي في الدول العربية.

العلي ,محمـــد صادق2013التنويع الإقتصادي وأثره في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الدول الريعية (دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي)

غالب فاتح وآخرون. (2017). السياسات والتجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي حالة (ماليزيا وأندونيا والمكسيك). مجلة إقتصاديات المال والأعمال ، 84.

القادر, د.شيخي بلال ود.زواتنية عبد. (2019). سياسة التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات المتحدة 2021 نموذجا. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 240.

القهوجي, علي عبد القادر. (2004). الإقتصاد والتنمية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي للفترة - (1980-2021)الجزائر كنموذج-2024مجلة المنهل الاقتصادي 26_629

كمال, بوغرارة. (2006). إستراتيجية التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة حالة دولة الإمارات. مجلة البحوث الإقتصادية والمالية .

محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد1999النمادج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصاديةالاسكندرية، مصرمكتبة الاشعاع

محمـــد, حالوب كاظم معلة، علي. (2015). الإقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الإقتصادي المستقبلية. العراق: جامعة المنصور الأهلية.

معيفي ,ضياء الدين ,حفيظ & ,عبد الحميد2024.أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية–دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة2021–2000 :الأفاق للدراسات الإقتصادية106–8289 ,

وجدي, محمد حسين. (1973). نشاط التصدير و الانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة للاقتصاد المصري. الاسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرية.

يوسف, بن صيد. (2017). دور السياسات الإقتصادية في تحقيق التنويع الإقتصادي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية .

**باللغة الأجنبية:**

S. E., Olisemeka و ،U.R Ezenekwe .(2025) .IMPACT OF ECONOMIC DIVERSIFICATION ON EMPLOYMENT AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA .*NAU Eco Journals*.205-184 ،(02) *15* ،

Alain Gelb .(2015) .*Economic Diversification in Resource Rich Countries* .Washinton USA: World Bank Publication.

Belhia, Y., & MAHCENE, Z.2019Empirical Investigation of the Impact of Diversification non-hydrocarbon exports on Economic Growth: Evidence from Algeria.*Economic Researcher Review* 71111-28

- Economic diversification in Algeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model.2021 *Elmishkat in economics, development and law* 91-109
- flammang,R.A.1979Economic Growth and Economic Development:Counterpament or competitors?Economic Development and cultural change *The university of chicago press 28*147_61
- Maliki, S. B., Si Mohammed, K., Hassaine, A., & Hartani, A.2021Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing.*Review MECAS 17*110_24
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J2001Bounds testing approaches to the analysis of level relationships*Journal of applied econometrics* 289-326
- PESARAN, M. Hashem1997The role of economic theory in modelling the long run. *The economic journal 107*440178-191
- Romer, P. M .(1990) .Endogenous Technological Change . *Journal of Political Economy*.
- Samuelson, P & .Nordhaus, W .(2010) .Economics, McGraw-Hill.
- Smith, A .*An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* .
- Solow, R. M .(1956) .A Contribution to the Theory of Economic Growth .*Quarterly Journal of Economics*.

Todaro, M. P & ,.Smith, S. C .(2015) . .*Economic Development* . Pearson Education.

# الملاحق

الملحق رقم (01): دراسة استقراريه المتغيرات عند المستوى باختبار KPSS في النموذجين

المتغير **LN_NHGDP** :

Null Hypothesis: LN_NHGDP is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.205856 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |
| *Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1) | | |
| Residual variance (no correction) | | 0.313343 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | | 0.520744 |

Null Hypothesis: LN_NHGDP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.197616 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**المتغيرHHI:**

Null Hypothesis: HHI is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.327146 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: HHI is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.136495 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**المتغيرLNNHR:**

Null Hypothesis: LNNHR is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.612867 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: LNNHR is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.170206 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

المتغير **LNNHR_HHI:**

Null Hypothesis: LNNHR_HHI is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.544295 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: LNNHR_HHI is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.053118 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المصدر:مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

المتغير**LNDC:**

Null Hypothesis: LNDC is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.738857 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: LNDC is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.163533 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**الملحق رقم (02):دراسة استقراريه المتغيرات عند الفرق الأول باختبار KPSS في النموذجين**

**المتغيرLN_NHGDP:**

Null Hypothesis: D(LN_NHGDP) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.093262 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LN_NHGDP) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.096201 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**المتغيرLNNHR:**

Null Hypothesis: D(LNNHR) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.151556 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LNNHR) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.089072 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**المتغير LNNHR_HHI:**

Null Hypothesis: D(LNNHR_HHI) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.131972 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LNNHR_HHI) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.068134 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**المتغيرLNDC:**

Null Hypothesis: D(LNDC) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.165486 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LNDC) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.068265 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**الملحق رقم (03): نتائج اختبار bounds**

ARDL Bounds Test
Date: 07/02/25 Time: 22:53
Sample: 1997 2024
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

| Test Statistic | Value | k |
|---|---|---|
| F-statistic | 9.431813 | 4 |

Critical Value Bounds

| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
|---|---|---|
| 10% | 2.45 | 3.52 |
| 5% | 2.86 | 4.01 |
| 2.5% | 3.25 | 4.49 |
| 1% | 3.74 | 5.06 |

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**الملحق رقم (04):**نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير

Dependent Variable: LN_NHGDP
Method: ARDL
Date: 07/03/25 Time: 13:28
Sample (adjusted): 1997 2024
Included observations: 26 afteradjustments
Maximum dependentlags: 1 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamicregressors (1 lag, automatic): HHI LNNHR LNNHR_HHI LNDC

Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| LN_NHGDP(-1) | -0.444431 | 0.181724 | -2.445635 | 0.0256 |
| HHI | -56.01983 | 28.67803 | -1.953406 | 0.0674 |
| HHI(-1) | -64.31453 | 29.82320 | -2.156527 | 0.0457 |
| LNNHR | -9.072846 | 4.257956 | -2.130799 | 0.0480 |
| LNNHR(-1) | -11.29318 | 4.483230 | -2.518984 | 0.0221 |
| LNNHR_HHI | 18.66910 | 8.097260 | 2.305607 | 0.0340 |
| LNNHR_HHI(-1) | 20.27616 | 8.726142 | 2.323611 | 0.0328 |
| LNDC | 1.264358 | 0.243560 | 5.191164 | 0.0001 |
| C | 62.19089 | 16.35447 | 3.802685 | 0.0014 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.790363 | Meandependent var | 1.443487 |
| Adjusted R-squared | 0.691710 | S.D. dependent var | 0.581974 |
| S.E. of regression | 0.323134 | Akaike info criterion | 0.845926 |
| Sumsquaredresid | 1.775066 | Schwarz criterion | 1.281421 |
| Log likelihood | -1.997034 | Hannan-Quinn criter. | 0.971332 |
| F-statistic | 8.011569 | Durbin-Watson stat | 2.140231 |
| Prob(F-statistic) | 0.000175 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**الملحق رقم (05):تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ**

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LN_NHGDP
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0)
Date: 07/03/25 Time: 13:32
Sample: 1996 2024
Included observations: 26

CointegratingForm

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| D(HHI) | -56.019829 | 28.678026 | -1.953406 | 0.0674 |
| D(LNNHR) | -9.072846 | 4.257956 | -2.130799 | 0.0480 |
| D(LNNHR_HHI) | 18.669097 | 8.097260 | 2.305607 | 0.0340 |
| D(LNDC) | 1.264358 | 0.243560 | 5.191164 | 0.0001 |
| CointEq(-1) | -1.444431 | 0.181724 | -7.948483 | 0.0000 |

Cointeq = LN_NHGDP - (-83.3092*HHI -14.0997*LNNHR + 26.9624 *LNNHR_HHI + 0.8753*LNDC + 43.0556 )

Long Run Coefficients

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| HHI | -83.309195 | 18.843676 | -4.421069 | 0.0004 |
| LNNHR | -14.099691 | 2.862427 | -4.925783 | 0.0001 |
| LNNHR_HHI | 26.962357 | 5.723562 | 4.710766 | 0.0002 |
| LNDC | 0.875333 | 0.127160 | 6.883718 | 0.0000 |
| C | 43.055638 | 9.474977 | 4.544142 | 0.0003 |

**المصدر:**مخرجات البرنامج الاحصائيE-view 09.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصاديعلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024. باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) ، تم فحص العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (LN_NHGDP) كمتغير تابع، ومتغيرات تركز الصادرات(HHI) ، والإيرادات غير النفطية(LNNHR) ، وتفاعلهما(LNNHR_HHI) ، والائتمان المحلي (LNDC) كمتغيرات مستقلة. أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات. كما كشفت الدراسة عن تأثير سلبي كبير لتركز الصادرات على النمو في الأجلين القصير والطويل، مؤكدة على أهمية التنويع. أظهرت الإيرادات غير النفطية علاقة سلبية أيضاً، في المقابل، كان للائتمان المحلي تأثير إيجابي كبير. كما يشير المعامل الإيجابي لمتغير التفاعل إلى أن زيادة الإيرادات غير النفطية يمكن أن تخفف من الآثار السلبية لتركز الصادرات. تقدم الدراسة توصيات سياساتية لتعزيز جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:**التنويع الاقتصادي، تركز الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ARDL، الجزائر.

**Abstract:**

This study aims to analyze the impact of economic diversification on economic growth in Algeria during the period 1996–2024. Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology, both short-run and long-run relationships were examined between non-hydrocarbon GDP (LN_NHGDP) as the dependent variable and a set of independent variables, namely export concentration (HHI), non-hydrocarbon revenues (LNNHR), their interaction term (LNNHR_HHI), and domestic credit to the private sector (LNDC). The results reveal the existence of a long-run cointegration relationship among the variables. Furthermore, the study found a significant negative impact of export concentration on growth in both the short and long term, highlighting the importance of diversification. Non-hydrocarbon revenues also showed a negative relationship with growth, whereas domestic credit had a strong positive effect. The positive coefficient of the interaction term suggests that higher non-hydrocarbon revenues may mitigate the adverse effects of export concentration. The study offers policy recommendations to strengthen economic diversification efforts in Algeria.

**Keywords:**Economic diversification, export concentration, non-hydrocarbon GDP, ARDL, Algeria.